اتجاهات التغير السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة من (١٩٩٧-٢٠١٧) وأبعاده المكانية والزمانية

Population change trends in the West Bank and Gaza Strip from 1997 to 2017, along with spatial and temporal dimensions

إعداد

د. رائد أحمد صالحة

Dr. RA'ED A. SALHA

أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافيّة الجامعة الإسلاميّة - كلية الآداب - غزّة، فلسطين

Doi: 10.21608/jasg.2022.212524

استلام البحث: ٢٩ / ١٠ /٢٠٢١ قبول النشر: ٢١ / ١١ / ٢٠٢١

صالحة ، رائد أحمد (٢٠٢٢). اتجاهات التغير السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة من (١٩٩٧-٢٠١٧) وأبعاده المكانية والزمانية . ***المجلة العربية للدراسات الجغرافية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج ٥، ع ١٢، ص ص ١٠٣ - ١٥٠.

اتجاهات التغير السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة من (١٩٩٧-٢٠١٧) وأبعاده المكانية والزمانية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى إبراز التغيرات المكانية والزمانية لخصائص السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة من (١٩٩٧- ٢٠١٧م)، والاستشراف بعدد السكان المستقبلي حتى عام (٢٠٣٠). ومن نتائج الدراسة: زيادة عدد السكان في فلسطين بنسبة (٦٥,١%) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧)، تتوزع إلى (٦٠,٣%) في الضفة الغربية، و(٣٩,٧%) في قطاع غزة، وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان المقدر في عام ٢٠٣٠ سيبلغ نحو٦,٤ مليون نسمة، وإن كان هذا في صالح الفلسطينيين لتعزيز الوجود الفلسطيني على حساب المحتلين اليهود إلا أنه سيشكل خطورة على التنمية المستدامة والموارد في ضوء المساحة المحدودة لقطاع غزة، والمناطق المحدودة التي يسيطر عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية، وقد كشفت الدراسة الظروف الاقتصادية الصعبة والأوضاع الإنسانية التي تتجه نحو الأسوأ وبالذات في قطاع غزة. كما نلحظ أن الميزان الديموغرافي خلال العقدين الأخيرين يتجه في صالح الفلسطينيين، فمن المتوقع أن يصل عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية في نهاية عام (٢٠٢٤) نحو (٧,٥) مليون نسمة مقابل (٧,٤) مليون نسمة لليهود. وبلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية سنة (٢٠١٧م) (٥٠٩,٦ نسمة/كم٢)، وفي القطاع (٥٢٠٣,٥ نسمة/كم٢)، وبهذا يعد القطاع من أعلى المناطق كثافة للسكان في العالم، ومن المتوقع أن تصل الكثافة السكانية سنة (٢٠٣٠م) في الضفة الغربية (٦٦٥ نسمة /كم٢)، وفي قطاع غزة إلى (٧٣٤٣ نسمة /كم٢)، أي بنسبة زيادة (٤١%) عما كانت عليه في عام (٢٠١٧). وأوصت الدراسة بوضع سياسات وخطط استراتيجية تتناسب مع التغيرات الديموغرافية؛ لإحداث تنمية مستدامة في جميع المجالات، وعلى الفلسطينيين السعي إلى مزيد من التفوق الديموغرافي؛ لتعزيز الوجود الفلسطيني.

الكلمات المفتاحيّة: خصائص السكان، التغيرات السكانية، النمو السكاني، مكونات النمو السكاني، السياسات السكانية.

Abstract

The study's purpose is to show the spatial and temporal changes in population characteristics in the West Bank and Gaza Strip from (1997 to 2017), as well as to forecast the future population by 2030. Among the study's findings: a population growth rate of (65.1%) in Palestine from (1997 to 2017), with (60.3%) in the West Bank and (39.7 %) in the Gaza Strip.

Estimates assume that the estimated population will reach (6.4 million in 2030), which, while in the interests of the Palestinians to strengthen the Palestinian presence at the expense of the Jewish occupiers, would pose a threat to sustainable development and resources given the limited territory controlled by the Palestinians in the West Bank. The study highlighted the difficult economic conditions: the humanitarian situation, particularly in the Gaza Strip, is deteriorating. In (2017), the West Bank's population density has been (509.6) persons per square mile, and the Gaza Strip's density of population was (5203.5) persons per square kilometer, making the sector one of the world's densest, in contrast to (2017). The study recommended that policies and strategic plans be developed in response to demographic change. To achieve long-term development in all areas, Palestinians must strive for greater demographic superiority in order to strengthen their presence.

Keywords: population characteristics, population changes, population growth, population growth components, and population policy.

المقدمة

تعد دراسة التغير في اتجاهات النمو السكاني من أهم الدراسات التي تحظى باهتمام المخططين وصنّاع القرار، إذ تساهم في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية التي من خلالها يتم تحديد احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المستقبلية. وقد جاءت هذه الدراسة حتى تلقي الضوء على اتجاهات التغير السكاني وخصائص السكان ومستقبلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الواقعة بين (١٩٩٧-٢٠١٧) وأبعاده المكانية والزمانية، ولا شك أن هذه الدراسة تشكل عنصرًا مهمًّا في تحديد الاحتياجات من استخدامات الأرض المختلفة لإحداث تنمية مستدامة في جميع المجالات التي تحقق جودة الحياة للسكان.

ولعل دراسة اتجاهات النمو السكاني لفترة طويلة تمتد إلى عشرين عامًا، في منطقة سريعة التغير نتيجة للخصائص الديموغرافية التي يتميز بها الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي في الضفة الغربية الذي أحدث تغيرًا كبيرًا في الجغرافية المكانية؛ بسبب إجراءاته المتمثلة في مصادرة الأراضي لبناء المستعمرات الاستيطانية، إلى جانب تحجيم مساحة الأَراضي المسموح البناء عليها للفلسطينيين، فضلًا عن بناء جدار العزل والضم وشق الطرق

الالتفافيّة، وتقسيم الضفة الغربيّة إلى مناطق (أ، ب، ج) كما جاء في اتفاقية أوسلو، حيث تخضع المنطقة (أ) إلى سيطرة مدنية وأمنية فلسطينية كاملة، وتخضع المنطقة (ب) إلى سيطرة مدنية كاملة وسيطرة أمنية للاحتلال الإسرائيلي، وتخضع المنطقة (ج) إلى سيطرة مدنية إسرائيلية كاملة وسيطرة للاحتلال على الأمن والتخطيط والبناء وهي تشكل أكثر من (٦٠%) من مساحة الضفة الغربية، وتعد أساسية للتواصل الجغرافي بالضفة الغربية وقدرة الدولة الفلسطينية على الاستمرار (UNFPA&NPC, 2016: p.10).

تنويه[1]: وهذا قد أثّر على التوزيع المكاني للسكان وأفضى إلى المزيد من المشكلات الحضريّة التي يصعب السيطرة عليها في المستقبل.

ولا شك أن قطاع غزة لم يجد تخطيطًا موازيًا للزيادة السكانية الكبيرة والكثافة السكانية العالية في ضوء مساحته المحدودة والحصار المفروض عليه منذ عام (٢٠٠٧)، بالإضافة إلى العدوان المتكرر من الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات (٢٠٠٨،٢٠١٢،٢٠١٤،٢٠٢١)، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم المشكلات في جميع المجالات، ولا سيما مشكلة الإسكان والبنية التحتية والمرافق والخدمات، وقد أطلق منسق الشئون الإنسانية بالأمم المتحدة (Maxwell Gaylard) تحذيرات بُنيت على دراسة تابعة للأمم المتحدة صدرت في أغسطس سنة (٢٠١٢م)، حيث أشارت إلى أن قطاع غزة لن يكون ملائمًا للحياة بحلول عام (٢٠٢٠) (سالم، رامي، ٢٠١٤).

إن الكثير من دول العالم تسعى من خلال برامج ممنهجة إلى خفض معدلات النمو السكاني؛ من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان، أما الواقع الديموغرافي في فلسطين الذي ارتبط بالواقع السياسي الذي تعرض فيه ما يزيد عن نصف الشعب الفلسطيني إلى التهجير، والمحاولات الحثيثة لخلق وجود يهودي قسري فيها، أثّر على التطور الديموغرافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني الذي اتخذ اتجاهات غير طبيعية، وعلى هذا الأساس فإن العاملَين الجغرافي (الأرض) والديموغرافي يبقى لهما الكلمة الأخيرة في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ولذلك يسعى الفلسطينيون إلى إحراز مزيد من التفوق الديموغرافي على أرض فلسطين؛ من أجل تعزيز الوجود الفلسطيني.

(1) UNFPA- United Nations Population Fund & NPC Prime Minister's office National Population.

١. حدود الدراسة:

١,١ الحد المكاني (منطقة الدراسة)

تقتصر الدراسة على الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، والتي تنقسم إداريًّا إلى (١٦) محافظة، منها (١١) في الضفة الغربية (المحافظات الشمالية)، حيث تبلغ مساحتها (٥٦٦٠) كم^{٢}، تشكل (٢٠,٦%) من المساحة الإجمالية لفلسطين التاريخية، التي تبلغ مساحتها (٢٧,٠٠٩) كم^{٢}، وتشمل محافظات: جنين، طوباس والأغوار الشمالية، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، أريحا والأغوار، القدس، بيت لحم، والخليل، وخمس محافظات في قطاع غزة (المحافظات الجنوبية)، حيث تبلغ مساحته (٣٦٥) كم^{٢}، ويشكل القطاع (1.35%) من المساحة الإجمالية لأرض فلسطين التاريخية، ويشمل: محافظات شمال غزة، غزة، دير البلح، خانيونس، ورفح (وزارة الحكم المحلي، فلسطين،2019). وتعد المحافظة أعلى مستوى في الهيكل الإداري من التقسيمات الإدارية في فلسطين، بحيث تضم المحافظة عددًا من المراكز العمرانية (المدن والقرى والمخيمات).

شكل ١:
منطقة الد راسة: الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠١٧

(ج.م.ح.ف، الأطلس الإحصائي، ٢٠١٧) تنويه[٢]

(٢) سيتم اختصار مصطلح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالأحرف الآتية (ج.م.ح.ف)، كما يقصد بالرقم المرجعي رقم المطبوعة؛ لتجنب كتابة عنوان التقرير في المتن، ولسهولة الوصول إلى التقرير من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز

٢,١ الحد الزمني للدراسة:

ستغطي الدراسة الفترة (منذ ١٩٩٧م حتى ٢٠١٧م)، استنادًا إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٧). وستكون فترة الاستشراف حتى عام (٢٠٣٠) وتعد تلك الفترة حسب التصنيف الزمني للاستشراف ضمن المستقبل المتوسط، وتلك الفترة مناسبة في الدراسات المستقبلية بالنسبة للأراضي الفلسطينية، وإن كان التنبؤ لفترة أطول سيكون له تأثير إيجابي على صانع القرار، إلا أن الدراسات الاستشرافية في فلسطين - بوصفها منطقة غير مستقرة- يكتنفها الغموض والالتباس؛ لكثرة التغيرات التى قد تحدث خلال تلك الفترة الطويلة.

٢. مشكلة الدراسة (أسئلة الدراسة):

تعد دراسة خصائص السكان من خلال إبراز التغيرات التي حصلت على الخصائص السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة من (١٩٩٧-٢٠١٧م) من حيث النمو السكاني الحالي والمستقبلي، وتوزيع السكان وكثافتهم وبعض الخصائص السكانية الأخرى، على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بالتخطيط والتطوير والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، كما أن وضع استراتيجيات خاصة بالسياسات السكانية الفلسطينية تجاه الصراع السكاني مع الاحتلال الإسرائيلي من شأنه أن يحافظ على الأرض وعلى الشخصية الوطنية الفلسطينية.

٣. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز التغيرات المكانية والزمانية لخصائص السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة من (١٩٩٧م - ٢٠١٧م)، والاستشراف بعدد السكان المستقبلي حتى عام (٢٠٣٠). بالإضافة إلى إجراء مقارنات بين نتائج التعدادات الثلاثة للسكان في السنوات (١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٧) التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في موضوعات: نمو السكان ومكونات النمو السكاني، وتوزيع السكان وكثافتهم وخصائصهم.

٤. فرضيات الدراسة:

إن الصراع السكاني مع الاحتلال الإسرائيلي والانفصال الجغرافي بين محافظات غزة والضفة الفلسطينية مع استمرار الاستيطان ووجود جدار العزل والضم في الضفة الغربية، والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على البناء في المنطقة (ج)، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وسيطرة النظام (الكولونيالي) من الاحتلال الإسرائيلي لفترات طويلة، له آثار سلبية على اتجاهات

على الركن المخصص للمطبوعات، مع العلم أن معظم بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني http://www.pcbs.gov.ps.

النمو السكاني وتوزيعهم، بالإضافة إلى غياب سياسة سكانية وطنية مدروسة؛ للاحتفاظ بمعدل عالٍ لمواجهة الصراع الديموغرافي مع الاحتلال.

٥. مسلّمات الدراسة:

إن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة يتشكل بأربعة محددات أساسية: المتغيرات السياسية، الوحدة الفلسطينية، واتباع المؤسساتية والمهنية في إدارة الدولة الفلسطينية، وبعض المؤشرات غير المتوقعة نتيجة لعدم الاستقرار.

٦. أهمية الدراسة:

تعد الدراسات السكانية المحور الرئيس الذي تدور حوله خطط التنمية المستدامة في شتى المجالات، كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على قضية تمسّ مستقبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفيد في تطوير السياسات المستندة على الأدلة، كما أن الاستشراف بمستقبل النمو السكاني يسهم في وضوح الرؤية بشكل أكبر في وضع الاستراتيجيات التنموية.

٧. مناهج الدراسة:

استُخدمت عدة مناهج، وهي: المنهج التاريخي الذي استخدم في معالجة البعدين السياسي والتاريخي؛ لتحديد أثرهما على خصائص السكان والتغيرات التي حدثت، واستخدم المنهج الوصفي في التعرف على الملامح العامة لخصائص السكان وتوزيعهم والسياسات السكانية، كما استُخدم المنهج التحليلي بأقسامه المختلفة، إذ وُظِّف تحليل التباين؛ لإبراز الاختلاف المكاني، وكذلك وُظِّف المنهج السببي (التأثيري)؛ من أجل تحديد العوامل المؤثرة على الخصائص السكانية، واستخدم المنهج الاستقرائي في دراسة بعض المقاييس، كنسبة التركز، ومنحنى لورنز، ومعامل جيني في قياس عدالة التوزيع والكثافات بأنواعها المختلفة، ثم منهج التوقع المحسوب ومنهج التنبؤ الذي استخدم في تحديد التوقعات المستقبلية لعدد السكان حتى عام (٢٠٣٠م).

٨. مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (٢٠١٧)، بالإضافة إلى تعدادي (١٩٩٧ و٢٠٠٧) ونتائج المسوحات المتعلقة بالسكان التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما شملت المصادر بعض الكتب والتقارير والأبحاث التي صدرت عن الجامعات والمنظمات الدولية والمؤسسات الفلسطينية.

٩. محتوى الدراسة:

تحتوي الدراسة على ستة مباحث، يتخللها مجموعة من الخرائط والرسوم البيانية والجداول، كما تحتوي على النتائج والتوصيات. يتناول المبحث الأول الإطار العام للدراسة، أما المبحث الثاني فقد خُصص لدراسة المراكز العمرانية في فلسطين

والنمو الحضري والتوزيع العددي للسكان، ويبحث المبحث الثالث مظاهر نمو السكان ومستقبلهم ومكونات النمو السكاني، وأُفرد المبحث الرابع لتوزيع السكان، وناقش المبحث الخامس الكثافة السكانية، أما المبحث السادس فقد تناول خصائص السكان، وقد جاءت النتائج والتوصيات في نهاية الدراسة.

١٠. الدراسات السابقة:

١,١٠ - دراسات تناولت منطقة الدراسة:

- **دراسة (UNFPA&National Population Committee,2016)، بعنوان:**

Demographic Change: Opportunities for Development) (Palestine 2030

يهدف التقرير إلى الربط بين الديناميكيات السكانية والتنمية والوقوف على التحول الديموغرافي في فلسطين، وتناول الأثر الديموغرافي على القطاعات الأساسية، مثل: الصحة والتعليم وسوق العمل، كما ركز على التحول الديموغرافي في فلسطين، والمتمثل في زيادة عدد السكان بالرغم من انخفاض معدل الخصوبة في السنوات الأخيرة بعد أن كان مرتفعًا في سنوات السبعينات، ثم تناول أثر الاحتلال الإسرائيلي على واقع الاقتصاد الفلسطيني وبالذات فئة الشباب. ومن نتائج الدراسة أن التغير في الهيكلية العمرية في فلسطين سيعزز النمو الاقتصادي المستقبلي، كما أن تحقيق العائد الديموغرافي يتطلب استثمارات متعددة من أجل تمكين الشباب من الجنسين، ومن أهم التوصيات أنه يتعين على راسمي السياسات والمخططين في مجال الصحة والتعليم أن يأخذوا في الاعتبار تقدير الاحتياجات حسب التغير في الهيكلية السكانية، بالإضافة إلى تقوية الروابط بين النظام التعليمي وسوق العمل، وقطاع الأعمال، وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، والاهتمام الخاص بالمناطق المهمشة، لا سيما المنطقة المصنفة (ج) والقدس الشرقية.

- **تقرير (خواجا، ٢٠١٥)، بعنوان: (الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين تحت الاحتلال).**

تستعرض هذه الورقة التطورات الديموغرافية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي احتُلّت عام (١٩٦٧)، كما ترصد أبرز التغيرات التي حصلت على خصائص السكان في التركيب العمري والنوعي والحالة التعليمية والصحية وغيرها من الخصائص خلال خمسة عقود تحت الاحتلال، وكشفت الدراسة عن العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كان لها دور في بلورة الخصائص السكانية، ومن نتائج الدراسة أن الاحتلال كان له التأثير الأكبر على الجوانب الاقتصادية وبالذات البطالة ومستويات الإنفاق، بالإضافة إلى التغير في

توزيع السكان وكثافتهم، والتركيبة العمرية، والهجرة إلى خارج فلسطين، وهذا يفرض على جميع المخططين وراسمي السياسات أن يأخذوا بالاعتبار القاعدة العريضة للهرم السكاني.

دراسة (صافي، ومقداد ٢٠٠٩)، بعنوان: (الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (١٩٩٧-٢٠٠٧).

تناولت الدراسة بشكلٍ عام الخصائص الاجتماعية والزواجية والتعليمية للأسر الفلسطينية؛ بهدف وضع خطط تنموية لها، وأوصت الدراسة بأن يضع صنّاع القرار والمخططون للتنمية بعين الاعتبار زيادة عدد الأسر في التجمعات السكانية خلال العشر سنوات القادمة، من خلال توفير الاحتياجات من المساكن والخدمات والمرافق، وخاصة في المخيمات والمناطق الريفية، سواءً في محافظات الضفة الغربية أو قطاع غزة، كما أوصت الدراسة بإعادة توزيع السكان على المناطق حسب المساحة والإمكانيات المتوفرة في كل منطقة؛ تجنبًا لخطر الازدحام السكاني المستقبلي.

- **دراسة (المجالي، ١٩٩٢)، بعنوان: (مستقبل الوضع السكاني في فلسطين المحتلة).**

يستعرض هذا البحث مستقبل الوضع السكاني في فلسطين المحتلة، وقد تناول البحث عددًا من الموضوعات الأساسية، منها: تاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والتغيرات في حجم السكان ونموهم، والفرق بين معدلات الولادة بين المجموعات الدينية والعرقية المختلفة، ومن نتائج الدراسة أن الهجرة اليهودية لعبت دورًا كبيرًا في خلق أغلبية يهودية في فلسطين، إلا أن ارتفاع معدلات الخصوبة بين العرب مقارنة مع اليهود سيكون لها أثر كبير على التفوق الديموغرافي الفلسطيني على اليهود مستقبلًا.

- **دراسة (سمحة، ١٩٨٤)، بعنوان: (التغيرات السكانية في فلسطين- دراسة في النمو السكاني والصراع الديموغرافي).**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التغيرات التي حدثت للسكان في فلسطين من حيث تطور نمو السكان وعوامل ذلك النمو قبل عام (١٩٤٨)، ودور الهجرة اليهودية في رفع معدل نمو السكان اليهود، ثم نمو السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتناولت الدراسة تطور عدد السكان في فلسطين قبل النكبة وبعدها حتى عام (١٩٨٢)، كما تعرضت إلى أثر الزيادة الطبيعية على حجم السكان العرب في فلسطين، والسياسات الصهيونية لمواجهة ذلك بالطرق المختلفة وخاصة باتباع أساليب التهجير القسري للسكان، وأوصت الدراسة على تشجيع اتجاهات الزيادة الطبيعية عند الفلسطينيين، والعمل على توفير الأسباب التي

تعمل على تثبيت المواطنين الفلسطينيين في أراضيهم، وتقليل الهجرة إلى خارج فلسطين المحتلة.

٢,١٠- دراسات تناولت مناطق في دول عربية:

- **دراسة (سقا الله، ٢٠١٩)، بعنوان: (التباين المكاني والزماني للتغير السكاني في مدينة العقبة والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة من ١٩٧٩- ٢٠١٨م).**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التغير المكاني والزماني للسكان في مدينة العقبة الأردنية من حيث الحجم السكاني على مستوى الأحياء، ومعدلات النمو السكاني، وتغير وتوزيع التركيب المكاني للسكان في المدينة، وعوامل النمو السكاني، ومن أهم نتائج الدراسة: إنّ مدينة العقبة شهدت نموًّا متسارعًا في أعداد سكانها خلال العقدين السابقين؛ بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني والهجرة الداخلية والخارجية، حيث تضاعف عدد السكان في الأحياء السكنية ثلاث مرات تقريبًا خلال الفترة ما بين عام (١٩٩٤- ٢٠١٨)، وأظهرت نتائج درجة التركز ومنحنى لورنس أن توزيع السكان على مساحة المدينة غير منتظم، ومن أهم التوصيات العمل على توفير المرافق والخدمات؛ لكي تتناسب مع متطلبات مختلف فئات المجتمع.

- **دراسة (الخريف، ٢٠١٨)، بعنوان: (التغير السكاني في المملكة العربية السعودية وأبعاده المكانية والزمانية).**

هدفت الدراسة إلى رصد التغيرات في معدلات النمو السكاني معتمدةً على بيانات التعداد السكاني لعام (٢٠١٠)، إلى جانب بيانات مسح الخصائص السكانية (٢٠١٧)، وأثرها على التوزيع الجغرافي للسكان وتحديد مركز الثقل السكاني للمملكة واتجاهاته، وبيان تأثير المتغيرات السكانية ارتفاعًا وانخفاضًا في الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة العربية، وكذلك التحولات التي تشهدها المملكة، وأشارت الدراسة إلى مبادرات الدولة لمعالجة عدم التوازن في التنمية الإقليمية وأثر ذلك في المتغيرات السكانية، وأوصت بضرورة اعتماد سياسة سكانية نوعية؛ لرسم الاتجاهات المستقبلية لنمو السكان وتوزيعهم في المملكة.

- **دراسة (الحسناوي، وجواد، ٢٠١٨)، بعنوان: (التحليل المكاني للنمو السكاني في قضاء المحاويل للمدة ١٩٩٧- ٢٠١٨).**

يهدف البحث إلى دراسة التباين المكاني والزماني للنمو السكاني واتجاهاته في منطقة الدراسة حسب الوحدات الإدارية، وناقش الآفاق المستقبلية للنمو السكاني. ومن أهم النتائج وجود تباين واضح للنمو السكاني بشكل عام وعلى مستوى الوحدات الإدارية للمدة (١٩٩٧- ٢٠١٣)، وسجل قضاء المحاويل ارتفاعًا في الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة إلى القضاء، كما أن معدل نمو سكان الريف

يفوق معدل نمو سكان الحضر، ومن المتوقع استقرار نسبة التغير السنوية لعدد السكان، ومن المحتمل أن يتضاعف عدد السكان بحلول (٢٠٣٣) ليبلغ نحو (٥١٠,٣٥٥ نسمة).

دراسة (السعدي، وخوالدة، ٢٠١٦)، بعنوان: (تحليل التغير السكاني في لواء الجامعة – عمان- للفترة (١٩٧٩-٢٠١٢م) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية).

هدفت الدراسة إلى تحليل التغير السكاني في لواء الجامعة ودراسة اتجاهاته وأسبابه خلال الفترة من (١٩٩٧ إلى ٢٠١٢)، وبيان التغيرات والتطورات التي طرأت على النمو السكاني، ومن ثم تحليل هذا التغير، واعتمدت الدراسة على التعدادات السكانية للأعوام (١٩٩٧ و٢٠٠٤)، وعلى التقديرات السكانية. ومن أهم النتائج تضاعف عدد السكان في اللواء حوالي (٩) مرات نتيجة للزيادة الطبيعية أولًا ثم الهجرة، ويلاحظ وجود تركز سكاني كبير وكثافة سكانية عالية في بعض مناطق اللواء خاصة في مناطق الجبيهة والعلا. ومن أهم التوصيات: على الجهات الحكومية وغير الحكومية توفير مختلف الخدمات والمرافق التي يحتاجها السكان ولاسيما الخدمات السكنية والصحية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية؛ وذلك لمواجهة الأعداد المتزايدة من السكان مع مراعاة احتياجات الفئات السكانية المختلفة، والعمل على العدالة في التوزيع في مختلف مناطق اللواء.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تتناول بالتحليل موضوع اتجاهات التغير السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة من (١٩٩٧-٢٠١٧) وأبعاده المكانية والزمانية لفترة طويلة تمتد إلى عشرين عامًا، في منطقة سريعة التغير؛ نتيجة للخصائص الديموغرافية التي يتميز بها الشعب الفلسطيني من ناحية، ووجود الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالي في الضفة الغربية، وما نتج عنه من تغير كبير في الضفة الغربية، نتيجة لإقامة جدار الفصل والضم، والتمدد الكبير للمستعمرات الاستيطانية، بالإضافة إلى الإجراءات التي تقيد حركة الفلسطينيين في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية في المنطقة المسماة (ج).

ورغم أن الدراسات السابقة تناولت التحول الديموغرافي في فلسطين إلا أنها لم تتناول التعداد السكاني الأخير سنة (٢٠١٧)، كما أنها لم تعقد مقارنات للتغير السكاني على مستوى المحافظات للتعدادات السكانية الثلاثة التي أجرتها السلطة الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠١٧)، لذلك جاءت هذه الدراسة حتى تعالج الفجوة البحثية استكمالًا للدراسات السابقة.

النمو السكاني في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني

قسم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأراضي الفلسطينية إلى تجمعات سكنية؛ وذلك لأغراض جغرافية وإحصائية. ويُعرف التجمع السكاني "مساحة (مكان) من سطح الأرض مأهولة بالسكان بشكل دائم ولها سلطة إدارية رسمية، أو أي مساحة (مكان) من سطح الأرض مأهولة بالسكان بشكل دائم ومنفصلة جغرافيًّا عن أي تجمع مجاور لها ومعروف بها عرفيًّا، وليس لها سلطة إدارية مستقلة" كما صُنفت التجمعات السكانية إلى ثلاثة أصناف هي: حضر، وريف، ومخيمات (ج.م.ح.ف، 2019، الرقم المرجعي 2425: ص 23).

١. النمو السكاني في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني (حضر- ريف- مخيمات):

يوضح الجدول رقم (١) أن ظاهرة سكنى المدن في فلسطين ظاهرة قديمة حديثة، فقد بلغت نسبة سكان المدن عام (١٩٩٧) (٥٣%)، ثم ارتفعت إلى (٧٣,٥%) عام (٢٠٠٧)، وإلى (٧٧,١%) عام (٢٠١٧)، ومن الملاحظ أن نسبة الزيادة السنوية لسكان الحضر خلال الفترة من (١٩٩٧-٢٠٠٧) بلغت (٩,٥%) سنويًّا، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد المراكز الحضرية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية؛ بسبب تحويل عدد من المراكز العمرانية الريفية إلى مركز مدنية وبالذات في قطاع غزة، بالإضافة إلى النمو السكاني الطبيعي، بينما انخفضت إلى نحو النصف لتسجل (٣,٤%) خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١٧)، وهذا شيء طبيعي بعد أن ثبتت أعداد المراكز الحضرية تقريبًا بعد عام (٢٠٠٧)، في حين إذا ما تم إضافة سكان المخيمات إلى المدن فلا بد من إضافة ما نسبته من (٨,٣%- ١٥,٩%) للفترة من (١٩٩٧-٢٠١٧) لسكان المدن؛ وذلك لأن المخيمات تقع ضمن الحدود الإدارية للمدن، وبالتالي تكون نسبة السكان الحضر مرتفعة إذا ما قورنت بالدول الأخرى. حيث أصبحت ظاهرة التحضر من أهم معالم التغير الاجتماعي في معظم دول العالم، فقد أشار تقرير أممي إلى أن (٢٩,٦%) من سكان العالم كانوا يعيشون في المناطق الحضرية سنة (١٩٥٠)، ارتفعت النسبة إلى (٥٦,٦) سنة (٢٠٢١)، ومن المتوقع أن ترتفع إلى (٦٨%) بحلول (٢٠٥٠).

(United Nation, Population of Economic and Social Affairs "World Urbanization Prospects": The 2018).

جدول رقم (١): النمو السكاني في فلسطين حسب نوع التجمع (حضر- ريف- مخيمات) للفترة من (١٩٩٧-٢٠١٧)

السكان والقياسات	السنوات		
	١٩٩٧	٢٠٠٧	٢٠١٧
سكان الأراضي الفلسطينية	٢,٦٠١,٦٦٩	٣,٦٦٩,٢٤٤	٤,٧٠٥,٨٥٥
عدد سكان الحضر	١,٣٨١,٨٧٩	٢,٦٩٨,٣٢٩	٣,٦٢٨,٧٨٧
نسبة سكان الحضر %	%٥٣,١	%٧٣,٥	%٧٧,١
عدد سكان الريف	٨٠٥,٣٦٠	٦٢٩,٢٠٥	٦٨٦,٩١٣
نسبة سكان الريف %	%٣١	%١٧,١	%١٤,٦
عدد سكان المخيمات	٤١٤,٤٣٠	٣٤١,٧١٠	٣٩٠,١٥٥
نسبة سكان المخيمات %	%١٥,٩	%٩,٣	%٨,٣
سكان الضفة الغربية	١,٦٠٠,١٠٠	٢,٢٨١,٧١٤	٢,٨٣٠,٥٣٨
عدد سكان الحضر	٧٤٥,٤٠٦	١,٥٦٧,٩٠٣	٢,٠٠٤,٠٠٥
نسبة سكان الحضر %	%٤٦,٦	%٦٨,٧	%٧٠,٨
عدد سكان الريف	٧٥١,٦٠٠	٥٩١,١٤٩	٦٨٦,٩١٣
نسبة سكان الريف %	%٤٧	%٢٥,٩	%٢٤,٣
عدد سكان المخيمات	١٠٣,٠٩٤	١٢٢,٦٦٢	١٣٩,٦٢٠
نسبة سكان المخيمات %	%٦,٤	%٥,٤	٤,٩
سكان قطاع غزة	١,٠٠١,٥٦٩	١,٣٨٧,٥٣٠	١,٨٧٥,٣١٧
عدد سكان الحضر	٦٣٦,٤٧٣	١,١٣٠,٤٢٦	١,٦٢٤,٧٨٢
نسبة سكان الحضر %	%٦٣,٥	%٨١,٥	%٨٦,٦
عدد سكان الريف %	٥٣,٧٦٠	٣٨٠٥٦	٠
نسبة سكان الريف	%٥,٤	%٢,٧	٠
عدد سكان المخيمات	٣١١,٣٣٦	٢١٩,٠٤٨	٢٥٠,٥٣٥
نسبة سكان المخيمات %	%٣١,١	%١٥,٨	١٣,٤

- سنة ١٩٩٧ (ج.م.ح.ف، ٢٠٠٣، الرقم المرجعي ٩٦١، ص: ٤١).
- سنة ٢٠٠٧ (ج.م.ح.ف، ٢٠١٢، الرقم المرجعي ١٨٥٣، ص: ٦٢-٦٣).
- سنة ٢٠١٧ (ج.م.ح.ف، ٢٠١٩، الرقم المرجعي ٢٤٢٥ ص: ٦٧).

كما يبين الجدول رقم (١) من خلال مقارنة نسبة السكان الحضر مع نسبة السكان في التجمعات الريفية والمخيمات في فلسطين حسب تعداد (٢٠١٧) نجد أن نسبة السكان الحضر بلغت (٧٧,١%) للحضر مقابل (١٤,٦%) للريف و(٨,٣%) للمخيمات، ومن المتوقع أن تستمر اتجاهات النمو المتزايد للسكان في المناطق الحضرية مستقبلًا؛ لقدرة المراكز الحضرية على استقطاب المزيد من سكان الريف والمخيمات، في حين تصل نسبة السكان الحضر في الضفة الغربية إلى (٧٠,٨%)

والريفية إلى (٢٤,٣%) والمخيمات (٤,٩%)، أما في قطاع غزة تصل نسبة السكان الحضر إلى (٨٦,٦%) والريفية إلى (٠%) والمخيمات (١٣,٤%).

نلاحظ من تحليل الجدول السابق رقم (١) التحول التدريجي في الإقامة للسكان من المناطق الريفية والمخيمات إلى المناطق الحضرية، وذلك على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكي لا يشكل هذا النمو السكاني أزمة بالنسبة للدولة لا بد أن يكون مصحوبًا بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما أن درجة النمو السكاني في كثير من دول العالم الثالث تفوق درجة النمو الصناعي وفرص العمل في المراكز المدنية، وهذا هو التمدن الخادع -إن صح التعبير- الذي ينتج عنه الأحياء الفقيرة المزدحمة بالسكان، وله تأثير سلبي على التنمية المستدامة (شوقي، ١٩٨٦: ص٥١).

٢. التوزيع العددي لسكان فلسطين حسب المنطقة ونوع التجمع والمحافظة، لسنة ٢٠١٧:

جدول رقم (٢): التوزيع العددي والنسبي للسكان في فلسطين حسب نوع المحافظة والتجمع، لسنة ٢٠١٧

المحافظة	عدد السكان حسب نوع التجمع							
	المجموع	%	حضر	%	ريف	%	مخيمات	%
الأراضي الفلسطينية	4,705,855	١٠٠	3,628,787	٧٧,١	686,913	١٤,٦	390,155	٨,٣
الضفة الغربية	2,830,538	١٠٠	2,004,005	٧٠,٨	686,913	٢٤,٣	139,620	٤,٩
جنين	308,618	١٠٠	188,941	٦١,٢	109,463	٣٥,٥	10,214	٣,٣
طوباس	60,186	١٠٠	42,304	٧٠,٣	12,337	٢٠,٥	5,545	٩,٢
طولكرم	183,205	١٠٠	134,873	٧٣,٦	32,383	١٧,٧	15,949	٨,٧
نابلس	387,240	١٠٠	230,957	59. 6	126,798	32. 7	29,485	7. 6
قلقيلية	108,234	100	72,927	67. 4	35,307	32. 6	0	0
سلفيت	73,756	100	53,027	71. 9	20,729	28. 1	0	0
رام الله والبيرة	322,193	100	157,051	48. 7	149,052	46. 3	16,090	5
أريحا والأغوار	50,002	100	26,131	52. 3	10,527	21	13,344	26. 7
القدس	415,040	100	353,565	85. 2	41,989	10. 1	19,486	4. 7
بيت لحم	215,047	100	143,850	66. 9	58,185	27. 1	13,012	6
الخليل	707,017	100	600,379	85	90,143	12. 7	16,495	2. 3
قطاع غزة	1,875,317	100	1,624,782	٨٦,٦	0	0	250,535	١٣,٤
شمال غزة	364,188	100	315,328	86. 6	0	0	48,860	13. 4
غزة	641,310	100	600,764	٩٣,٧	0	0	40,546	٦,٣

المحافظة	عدد السكان حسب نوع التجمع							
	المجموع	%	حضر	%	ريف	%	مخيمات	%
دير البلح	269,830	100	185,778	٦٨,٩	0	0	84,052	٣١,١
خانيونس	366,823	100	325,952	٨٨,٩	0	0	40,871	١١,١
رفح	233,166	100	196,960	٨٤,٥	0	0	36,206	١٥,٥

(ج.م.ح.ف، 2019، الرقم المرجعي 2425، ص: 67-68).

تشير نتائج التعداد السكاني (٢٠١٧) وفقًا للجدول رقم (٢) إلى أن نسبة السكان الحضر على مستوى المحافظات تتراوح من (٤٨,٧%-٩٣,٧%)، وسجلت محافظة رام الله والبيرة أقل نسبة رغم أنها تعد العاصمة السياسية للضفة الغربية، أما بالنسبة لسكان الريف فقد حظيت محافظة القدس بأقل نسبة، بينما سجلت رام الله والبيرة أعلى نسبة، ويتركز سكان المخيمات في جميع المحافظات باستثناء محافظتي قلقيلية وسلفيت، وتراوحت النسبة في باقي المحافظات من (٢,٣%-٣١,١%)، وسجلت محافظة دير البلح في قطاع غزة نسبة (٣١,١%)، بينما سجلت محافظة أريحا والأغوار أعلى نسبة للسكان اللاجئين في الضفة الغربية (٢٦,٧%).

مظاهر النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة

١. نمو السكان:

يعد النمو السكاني من المسائل الدولية التي تحظى باهتمام جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهناك من يخشى النمو السكاني، وهناك من يسعى إلى زيادة النمو السكاني، ويرى بعض الباحثين أن النمو السكاني مسؤولٌ عن المشكلات التي تعاني منها بعض الدول، ويعرف معدل النمو السكاني بالمعادلة الآتية: الزيادة الطبيعية + صافي الهجرة مقسومًا على عدد السكان في منتصف السنة مضروبًا في مائة (الخريف، ٢٠٠٨: ص٣٠٣). ويتأثر معدل النمو السكاني بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية والسياسية والعسكرية والحروب الداخلية والإقليمية والدولية لذلك المجتمع، وهي تساهم بدرجة أو بأخرى في تباينها عبر المكان والزمان.

كما يعد النمو السكاني بالنسبة للفلسطينيين من أبرز الظاهرات الديموغرافية التي تمثل تحديًا مهمًّا مع الاحتلال الإسرائيلي؛ لارتباطه بالصراع على فلسطين، علاوة على ارتباطه بشكل أو بآخر بجميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الفلسطينيون، وأهميته الكبرى أيضًا عند وضع السياسات السكانية، والتخطيط المستقبلي لاحتياجات السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (٣): عدد السكان حسب المنطقة، للسنوات ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٧

المنطقة	١٩٩٧		2007		2017	
	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة (%)
فلسطين	2,895,683	100.0	3,767,549	100.0	4,781,248	100.0
الضفة الغربية	1,873,476	٦٤,٧	2,350,583	٦٢,٤	2,881,957	٦٠,٣
قطاع غزة	1,022,207	٣٥,٣	1,416,966	٣٧,٦	1,899,291	٣٩,٧

(ج.م.ح.ف،2018، الرقم المرجعي 2383، ص: 67-68).

قُدّر عدد سكان الضفة الغربية عام (١٩٤٥) نحو (٤٢٢,٠٠٠) نسمة (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ١٩٨٥: ٥٢)، وحسب نتائج تعداد ٢٠١٧ بلغ عدد سكان الضفة (2,881,957) نسمة، وفي ضوء ما سبق نجد أن نسبة الزيادة الإجمالية لسكان الضفة الغربية خلال الفترة من (١٩٤٥-٢٠١٧) قد بلغت (٥٨٣%)، أو ما يعادل (٨,١%) سنويًّا، أي بزيادة (٦,٨) أمثال خلال (٧٢) عامًا. بينما قُدر عدد سكان قطاع غزة عام (١٩٤٥) بنحو (٧٥,٠٠٠) نسمة (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ١٩٨٥: ٥٢)، وحسب نتائج تعداد (٢٠١٧) بلغ عدد سكان القطاع (١,٨٩٩,٢٩١) نسمة، أي أن الزيادة الإجمالية لسكان قطاع غزة خلال الفترة من (١٩٤٥-٢٠١٧) بنسبة زيادة بلغت (٢٤٣٢%)، أو ما يعادل (٣٣,٨%) سنويًّا، أي بزيادة (٢٥,٣) مرة خلال (٧٢) عامًا.

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن عدد السكان في فلسطين ارتفع بنسبة (٦٥,١%) خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧)، حيث وصل عدد السكان إلى (4,781,248) نسمة عام (٢٠١٧) بعد أن كان (2,895,683) عام (١٩٩٧)، ويتوزع السكان عام (٢٠١٧) حسب المنطقة، بواقع (2,881,957) في الضفة الغربية و(1,899,291) في قطاع غزة، ومن اللافت أن الوزن النسبي للسكان يتجه لصالح قطاع غزة، فبعد أن كانت النسبة عام (١٩٩٧) تتوزع بواقع (٦٤,٧%) في الضفة الغربية و(٣٥,٣%) في قطاع غزة، أصبحت تتوزع إلى (٦٠,٣%) و(٣٩,٧%) على التوالي في عام (٢٠١٧)، ولا بد من الإشارة إلى أن العوامل الديموغرافية لها دور مهم في التخطيط للتنمية الإسكانية وما يرتبط بها من خدمات ومرافق وتوفير فرص العمل.

ومن خلال نتائج التعدادين (٢٠٠٧) ثم (٢٠١٧) نجد أن معدل الزيادة السنوية خلال العشر سنوات الأخيرة في قطاع غزة بلغت (٣,٤%)، بينما كانت في الضفة الغربية (٢,٣%)، ونخلص مما سبق أن نمو سكان القطاع يسير بوتيرة أسرع

من نمو السكان في الضفة الغربية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في القطاع عنه في الضفة الغربية (انظر: موضوع مكونات النمو السكاني).

جدول رقم (٤): معدل النمو السكاني في فلسطين بالمائة حسب المنطقة، للسنوات ٢٠٠٠ـ ٢٠١٨

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
٢٠٠٠	%٣,٦	%٣,٤	%٤
٢٠٠٥	%٣,٣	%٣	%٣,٨
٢٠٠٧	%٢,٨٦	%٢,٦٦	%٣,٢٠
٢٠١٠	%٢,٩	%٢,٧	%٣,٣
٢٠١٥	%٢,٩	%٢,٦	%٣,٤
٢٠١٧	%٢,٥	%٢,٢	%٣
٢٠١٨	%٢,٥	%٢,٢	%٢,٩

المصدر: (ج.م.ح.ف،٢٠١٧، الرقم المرجعي، ٢٤٠٠، ص: ٤٣-٤٤).

إن معدل النمو السكاني على مستوى دول العالم للفترة من (٢٠٠٥- ٢٠١٠) يتراوح من (٢,٢%) إلى (٤,٥%)، (world Bank, Databank World Development Indicators,2021)، أما في فلسطين يتضح من الجدول رقم (٤) أن المعدل بلغ (2.5%) سنة (٢٠١٨)، ويرجع السبب في ارتفاع تلك النسبة إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان، بينما كان المعدل لدى الاحتلال (١,٩%)، (world Bank, Databank World Development Indicators,2021)، ويرجع ذلك الانخفاض في المعدل إلى انخفاض معدل النمو الطبيعي للسكان اليهود وتناقص أعداد المهاجرين اليهود إلى أقل مستوى منذ عام (١٩٤٨)، وهذا دليلٌ واضحٌ على أن التفوق الديموغرافي في المستقبل سيكون لصالح الفلسطينيين، ومن اللافت أن معدلات النمو السكاني في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تتجه نحو التناقص، حيث بلغت عام (٢٠٠٠) نحو (٣,٦%)، ثم انخفضت إلى (٢,٥%) عام (٢٠١٨) (انظر جدول رقم ٤).

وإذا افترضنا استمرار معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو (٢,٥%)، مع اختلاف النسبة في كل من الضفة وغزة فإن عدد السكان سوف يتضاعف في فلسطين خلال (٢٨) سنة، في الضفة الغربية خلال (٣٢) سنة، وفي قطاع غزة خلال (٢٤) سنة.

٢. مستقبل السكان:

جدول رقم (٥):
تقديرات السكان في فلسطين حسب المنطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة) للفترة من ٢٠١٨- ٢٠٣٠م

السنوات	الضفة الغربية	قطاع غزة	إجمالي الفلسطينيين
٢٠١٧	٢,٨٥٦,٠٠٠	١,٨٧٦,٠٠٠	4,73٢,٠٠٠
٢٠١٨	٢,٩٢١,٠٠٠	١,٩٣٢,٠٠٠	4,85٣,٠٠٠
٢٠١٩	٢,٩٨٦,٠٠٠	١,٩٨٩,٠٠٠	4,97٥,٠٠٠
٢٠٢٠	٣,٠٥٣,٠٠٠	٢,٠٤٧,٠٠٠	5,10٠٠٠٠
٢٠٢١	٣,١٢٠,٠٠٠	٢,١٠٦,٠٠٠	5,22٦,٠٠٠
٢٠٢٢	٣,١٨٨,٠٠٠	٢,١٦٦,٠٠٠	5,35٣,٠٠٠
٢٠٢٣	٣,٢٥٦,٠٠٠	٢,٢٢٦,٠٠٠	5,48٢,٠٠٠
٢٠٢٤	٣,٣٢٥,٠٠٠	٢,٢٨٧,٠٠٠	5,61٢,٠٠٠
٢٠٢٥	٣,٣٩٥,٠٠٠	٢,٣٤٩,٠٠٠	5,74٣,٠٠٠
٢٠٢٦	٣,٤٦٤,٠٠٠	٢,٤١١,٠٠٠	5,87٥,٠٠٠
٢٠٢٧	٣,٥٣٧,٠٠٠	٢,٤٧٦,٠٠٠	6,01٢,٠٠٠
٢٠٢٨	٣,٦١٢,٠٠٠	٢,٥٤٣,٠٠٠	6,15٤,٠٠٠
٢٠٢٩	٣,٦٨٧,٠٠٠	٢,٦١١,٠٠٠	6,29٧,٠٠٠
٢٠٣٠	٣,٧٦٢,٠٠٠	٢,٦٨٠,٠٠٠	6,44٢,٠٠٠

المصدر: (ج.م.ح.ف، 2020، الرقم المرجعي 2529 ص 97).

تشير التقديرات في الجدول (٥) إلى أن عدد السكان المقدر للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عام (٢٠٣٠) سيبلغ نحو (٦,٤) مليون نسمة، بواقع (٣,٧) مليون للضفة الغربية، و(٢,٦) مليون للقطاع، أي أن نسبة الزيادة السكانية المقدرة خلال الفترة من (٢٠١٨-٢٠٣٠) أي خلال (١٣) سنة ستكون نحو (٣٦%)، بواقع (٣١%) للضفة، و(٤٢%) لقطاع غزة.

ووفقًا للدراسة التي أعدها (UNFPA&NPC; 2016) توقعت أن مجموع سكان فلسطين سيتضاعف من (٤,٧٥) مليون في سنة (٢٠١٥) إلى (٦,٩) مليون في سنة (٢٠٣٠)، وإلى (٩,٥) مليون في سنة (٢٠٥٠)، وهذا التضاعف سيحدث رغم أن الخصوبة ستنخفض إلى النصف خلال الفترة ذاتها، من (٤,٠٦) إلى (٢,١٧) طفل لكل امرأة (UNFPA&NPC; 2016: p13).

٣. مكونات النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شهدت فلسطين تغيرات ديموغرافية في أعداد سكانها، يمكن ردّها إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، وتهجير الفلسطينيين من فلسطين، إلا أن ذلك لا يعني التقليل من أثر الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين خاصة؛ بسبب ارتفاع معدل المواليد مصحوبًا بمعدل وفيات منخفض للغاية، ولدراسة الزيادة الطبيعية للسكان في فلسطين فإنه يحسن في البداية القيام بدراسة محصلة تلك الزيادة وهما المواليد والوفيات.

١,٣ المواليد:

بلغ معدل المواليد الخام العالمي لسنة (١٩٩٠) نحو (٢٥,٩) في الألف، بينما انخفض سنة (٢٠١٩) ليصل إلى (١٧,٩) في الألف، ويتراوح على مستوى الدول لسنة (٢٠١٩) ما بين (٦-٤٦ في الألف)، ويعد المعدل مرتفعًا في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) إذا ما قورن بمعدل المواليد في الدول الأخرى. (World Bank, Databank World Development Indicators, 2021)

ومن اللافت أن معدلات المواليد الخام على مستوى العالم ومن ضمنها فلسطين تتجه نحو الانخفاض؛ بسبب التقدم الصحي، ولا سيما في مجال الرعاية الأولية والأمومة والطفولة وانتشار مراكز تنظيم الأسرة المدعومة دوليًّا. ففي عام (١٩٩٠) بلغ المعدل في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) (٤٥,٢) مولود لكل ألف من السكان، ثم انخفض سنة (٢٠١٩) ليصل إلى (٢٩) في الألف، وهو معدل مرتفع قليلًا إذا ما قورن بنظيره لدى اليهود في فلسطين المحتلة، حيث بلغ (٢٢) مولودًا لكل ألف من السكان (World Bank, Databank World Development Indicators,2021).

ومن الأسباب الأخرى لانخفاض معدل المواليد في فلسطين هو انخفاض معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٣) إلى (٤,١) مولود/ امرأة، مقارنة مع (٥,٩) مولود/ امرأة عام (١٩٩٩)، (ج.م.ح.ف، أوضاع الفلسطينيين سنة ٢٠١٩: ٣١-١٢-٢٠١٩)، وانخفض إلى (٣,٨) مولود/ امرأة في فلسطين سنة (٢٠١٩)، بواقع (٣,٨) مولود/ امرأة في الضفة الغربية مقابل (٣,٩) مولود/ امرأة في قطاع غزة (أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي ٨-٣- ٢٠٢١). ومن المتوقع أن تنخفض الخصوبة في قطاع غزة في سنة (٢٠٥٠) لتصل إلى (٢,٤١) طفل لكل امرأة، ولكنها ستبقى فوق معدل الإحلال بقدر كبير. أما في الضفة الغربية فإنها ستنخفض إلى معدل التعويض خلال الفترة ذاتها، لذا فإن النمو السكاني في قطاع غزة وبسبب معدل الخصوبة الأعلى سيزداد عدد السكان المقدر إلى أكثر من الضعف (٢,٥ مرة)، ليصل إلى (٤,٨) مليون نسمة في سنة (٢٠٥٠)، بينما سيصل في الضفة الغربية إلى (٤,٧) مليون نسمة تقريبًا في السنة نفسها، ومع أن

النمو السكاني سيكون مرتفعًا في الضفة الغربية إلا أن حدته ستكون أقل من قطاع غزة. وفي المحصلة النهائية فإن حجم السكان في غزة في سنة (٢٠٥٠) سيشكل نسبة (٥٠,٣%)، وبالتالي سيتجاوز مثيله في الضفة الغربية بقليل (٤٩,٧%)(UNFPA&NPC; 2016: p13)، مما سيؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة لتسجل سنة (٢٠٢٠) نحو (١٣,١٥٠) نسمة /كم٢، وهذا سيشكل خطورة كبيرة على التنمية المستدامة والموارد في ضوء المساحة المحدودة لقطاع غزة، والأوضاع السياسية غير المستقرة.

٢,٣ الوفيات:

تعد الوفيات من العوامل المؤثرة في نمو السكان -زيادةً ونقصًا، ولا يقتصر تأثيرها على نمو السكان من حيث العدد فقط، بل تؤثر في تكوين السكان من حيث فئات السن والنوع (عبد الحكيم، وغلاب، ١٩٨٤: ص٥٣)، كما تعطي مؤشرًا على مدى تقدم الخدمات الصحية في الدولة، ويبدو أن أثر انخفاض معدل الوفيات في فلسطين ذو فعالية كبيرة في نمو السكان، فضلًا عن ارتفاع معدل المواليد، مما له أثره الواضح في ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية.

تشير أرقام الإحصاءات الحيوية في العالم سنة (١٩٩٠) إلى أن معدل الوفيات العالمي بلغ (٩,٢) لكل ألف من السكان، وتتميز فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) بانخفاض معدل الوفيات، إذ بلغ سنة (١٩٩٠) نحو (٦,٧) حالة وفاة لكل ألف من السكان (World Bank, Databank World Development Indicators,2021)، ثم انخفض المعدل إلى (٢,٨) سنة (٢٠١٨) (ج.م.ح.ف ،٢٠١٨، الرقم المرجعي ٢٣٩٩). ولم يكن الفرق كبيرًا في معدل الوفيات بين الضفة الغربية وقطاع غزة عن المعدل العام، بينما يبلغ معدل الوفيات لدى المحتلين اليهود عام ٢٠١٩ نحو ٥ في الألف

(World Bank, Databank World Development Indicators,2021).

٣,٣ الزيادة الطبيعية:

جدول رقم (٦): معدل الزيادة الطبيعية للسكان في فلسطين حسب المنطقة ٢٠١٠-٢٠١٧ (بالألف)

السنة	الأراضي الفلسطينية	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
٢٠١٠	٢٩,٨	٢٦,٦	٣٤,٩
٢٠٢١	٢٤,٠	٢٢,٠	٢٨,٠

المصدر : ٢٠١٠ (ج.م.ح.ف ، ٢٠١٤ الرقم المرجعي ٢٠٣٩، ص ١٤).
سنة ٢٠٢١: (ج.م.ح.ف ، 2019 مؤشرات إحصائية،٢٠٢١).

إن انخفاض معدل الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في فلسطين، وهو ما يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة. ويقدر معدل الزيادة الطبيعية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) في سنة (٢٠٢١) حسب بيانات الجدول رقم (٦) بـ (٢٤) في الألف، أما على مستوى المنطقة بلغ في الضفة الغربية (٢٢) في الألف مقابل (28) في الألف في قطاع غزة، ومن اللافت أن المعدل سجّل انخفاضًا مقارنةً بسنة (٢٠١٠)، إلا أنه يبقى من المعدلات المرتفعة في العالم حسب بيانات البنك الدولي. (World Bank, Databank World Development Indicators, 2021).

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة الطبيعية لليهود عام (٢٠١٣) في فلسطين المحتلة بلغت (١٤,٨) في الألف (CBS; Statistical Abstract of Israel 2013)، وهذا يدلل على أن الميزان الديموغرافي يسير في صالح الفلسطينيين.

٤,٣ الهجرة:

تعد الهجرة عنصرًا رئيسًا في تغيير حجم السكان بجانب الزيادة الطبيعية، كما أنها تؤثر في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية، وقد يكون للهجرة نتائج إيجابية كتوفير الأيدي العاملة، أو نتائج سلبية كإيجاد كثير من المشاكل السكانية في المناطق المهاجر إليها (أبو عيانة، ١٩٩٣: ص ٢٠١).

لعل من أبرز التغيرات الديموغرافية التي طرأت على فلسطين هي تلك التغيرات المرتبطة بالهجرة والتهجير _كما ذُكر سابقًا، فالمنطلق الاستراتيجي للسياسة الصهيونية اعتمد على هجرة يهود العالم إلى فلسطين، وتهجير الفلسطينيين وتهويد الأرض الفلسطينية، والإحلال بإقامة المستعمرات الاستيطانية وتفريغ الأراضي الفلسطينية؛ لتحقيق تفوق سكاني، وهذا أحدث خللًا واضحًا في التركيبة الديموغرافية لسكان فلسطين.

وبالنظر إلى الهجرات الدولية نجد لها أهمية ديموغرافية أكبر من الهجرات الداخلية؛ لأنها إما أن تؤدي إلى الزيادة في سكان الدولة، وإما أن تؤدي إلى النقصان. وفي معظم الدول تتفوق الزيادة الطبيعية على الزيادة الناتجة عن صافي الهجرة، إلا أن الوضع في فلسطين مختلف تمامًا، حيث إنه هاجر إلى فلسطين منذ قيام دولة الاحتلال عام (١٩٤٨) وحتى سنة (٢٠١٣) حوالي (٣,١٢٤,٩٨٨) مهاجر يهودي محتل، أما الذين هاجروا إلى فلسطين قبل قيام دولة الاحتلال عام (١٩٤٨) خلال الفترة من (١٨٥٠-١٩٤٧) بلغ عددهم نحو (٥٣٧,٣٠٦) محتل يهودي، وبذلك يكون إجمالي المهاجرين الوافدين إلى فلسطين خلال الفترة من (١٨٥٠-٢٠١٣) نحو (٣,٦٦٢,٢٩٤) محتل يهودي (CBS; Statistical Abstract of Israel, 2014). وفي المقابل تعرض سكان فلسطين الأصليون إلى التهجير القهري

والقسري، فالتهجير القهري يعطي المهاجر الحق في أن يبقى أو يهاجر، ولكنه إذا رغب في البقاء فإنه يجب أن يخضع إلى نظام الدولة التي يرغب في البقاء فيها، أما في حالة الهجرة القسرية فإن المهاجر ليس له الحق وليس أمامه أي خيار إلا أن يهاجر (سهاونة، سمحة، ٢٠٠٧: ص ١٦٧).

لقد تعرض سكان فلسطين خلال الفترة من (١٩٤٨ - ١٩٦٧) نتيجة لقيام دولة الاحتلال إلى هذين النوعين من الهجرة القهرية والقسرية، فقد هاجر كثيرون منهم هجرة قسرية داخلية أي إلى داخل فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وهجرة خارجية إلى خارج فلسطين، ولكن بعضهم لم يهاجروا خاصة بعد عام (١٩٦٧)، حيث بقوا تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن بعض القوانين والتشريعات وممارسات الاحتلال دفعت بعضهم إلى الهجرة القهرية.

ومن البديهي أن يكون لعملية التهجيرات التي تعرضت لها فلسطين أبعاد خطيرة في المجالات المختلفة العسكرية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والسكنية، إذ تم بناء (٢٨) مخيمًا لإيواء اللاجئين المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة _كما سبق ذكره، فتزايد عدد السكان إلى الضعف، مع العلم أن هذه المنطقة تفتقر إلى الموارد والخدمات والمرافق، لاستيعاب هذا العدد الكبير من السكان، ولم يقتصر الأمر على بناء المخيمات، بل إن هذه المخيمات لم تستوعب زيادة أعداد السكان، مما أدى إلى انتقال جزء من السكان إلى مناطق أخرى على أطراف المخيمات أو بعيدًا عنها، كما أقيمت مجموعة من المشاريع الحكومية لتخفيف الازدحام في المخيمات من جهة، وتفريغها لإنهاء قضية اللاجئين من جهة أخرى، كما أدى تدفق تيار الهجرة نحو قطاع غزة والضفة الغربية بشكل لافت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام (١٩٩٤) وإقامة العديد من مشاريع الإسكان لهؤلاء العائدين وغيرهم من السكان إلى تطور الاستخدام السكني والاستخدامات الأخرى.

وبالرغم من كل إجراءات الاحتلال ضد الفلسطينيين إلا أن الميزان الديموغرافي خلال العقدين الأخيرين يتجه في صالح الفلسطينيين، فبعد أن كان عدد الفلسطينيين عام (٢٠١٤) نحو (٥,٩) مليون نسمة واليهود (٦,٢) مليون نسمة أصبح (٧,١) مليون نسمة لكل منهما سنة (٢٠٢٠)، ومن المتوقع أن يصل عدد الفلسطينيين في نهاية عام (٢٠٢٤) نحو (٧,٥) مليون نسمة مقابل (٧,٤) مليون نسمة لليهود.

توزيع السكان وكثافتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة

١. التوزيع العددي والنسبي للسكان والأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2017:

جدول رقم (٧): التوزيع العددي والنسبي للسكان والأسر ومتوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظات 2017

المحافظة	السكان		الأسر		متوسط حجم الأسرة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
فلسطين	**4,781,248**	**100**	**929221**	**100**	**5.1**
الضفة الغربية	**2,881,957**	**60.3**	**594511**	**64.0**	**4.8**
جنين	314,866	6.6	٦٥,٤٩٥	7.0	4.7
طوباس والأغوار الشمالية	60,927	1.3	١٢,٤١١	1.3	4.8
طولكرم	186,760	3.9	٣٩,٣٦٠	4.2	4.7
نابلس	388,321	8.1	٨٢,٢٣٥	8.9	4.7
قلقيلية	112,400	2.4	٢٢,٥٠٧	2.4	4.8
سلفيت	75,444	1.6	١٥,٦٧٧	1.7	4.7
رام الله والبيرة	328,861	6.9	٧٠,١٨٨	7.6	4.6
أريحا والأغوار	50,002	1.0	١٠,٢٣٤	1.1	4.8
القدس	٤٣٥٧٥٣	9.1	٩٥,٢٣٤	10.2	4.4
بيت لحم	217,400	4.5	٤٥,٥٥٦	4.9	4.7
الخليل	711,223	14.9	١٣٥,٦١٤	14.6	5.2
قطاع غزة	**1,899,291**	**39.7**	**٣٣٤,٧١٠**	**36.0**	**5.6**
شمال غزة	368,978	7.7	٦٤,٠١٢	6.9	5.7
غزة	652,597	13.6	١١٣,٢٣٨	12.2	5.7
دير البلح	273,200	5.7	٤٩,٢٠٢	5.3	5.5
خانيونس	370,638	7.8	٦٦,٥١٠	7.2	5.5
رفح	233,878	4.9	٤١,٧٤٨	4.5	5.6

المصدر: (ج.م.ح.ف، 2018، الرقم المرجعي 2383: ص ٧١).

شكل ٢:
التوزيع الجغرافي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظات 2017

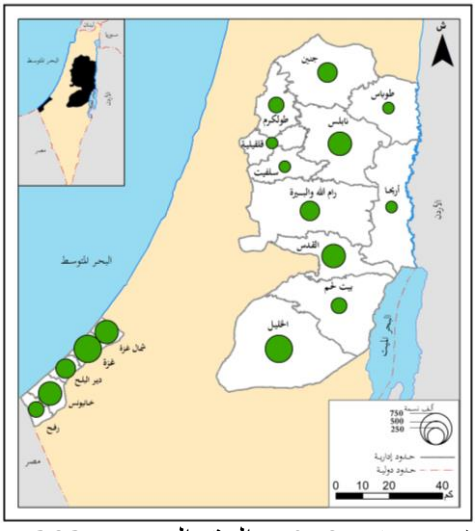

المصدر: (ج.م.ح.ف، 2018، الرقم المرجعي 2383: ص 71).

يبين الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٢) أن توزيع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على المحافظات يتسم بالتوزيع غير المتوازن، حيث يتركز نصف السكان ونصف عدد الأسر في أربع محافظات، هي: الخليل وغزة والقدس ونابلس، وتشكل مساحتها (٣٣,٥%) من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة (ج.م.ح.ف،2020، الرقم المرجعي 2529: ص53)، وتضم ما نسبته (٤٤,٩%) من مجمل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلغ نسبة حجم السكان في المحافظات الأربع: (١٤,١%) في الخليل، (١٣,٦%) في غزة، (٩,١%) في القدس، (٨,١%) في نابلس، وتعد محافظة الخليل أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد سكانها (٧١١,٢٢٣) نسمة وذلك عام (٢٠١٧)، وتصل مساحة محافظة الخليل إلى (٩٩٧كم^{٢})، أي (١٦,٦%) من مساحة أراضي الضفة الغربية، بكثافة سكانية تصل إلى (٧١٣) فرد/كم^{٢}، في حين تعد محافظة غزة أكبر محافظات القطاع من حيث عدد السكان، إذ بلغ عددهم حوالي (٦٥٢,٥٩٧) نسمة، وتبلغ مساحة المحافظة (٧٤كم^{٢})، وتصل فيها الكثافة السكانية إلى أعلى مستوى لها في فلسطين (٨٨١٨) فرد/كم^{٢}. كما أشارت البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد السكان في نهاية عام (٢٠١٤)، حيث بلغت (١,٠%) من إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢. التوزيع العددي والنسبي للأسر:

جدول رقم (٨): التوزيع العددي والنسبي للأسر في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للسنوات ١٩٩٧-٢٠١٧

المنطقة	الأسر		الأسر	
	١٩٩٧	النسبة %	٢٠١٧	النسبة %
فلسطين	٤٠٦,٥٧٦	100	929,221	100
الضفة الغربية	٢٦٢,١٩٥	٦٤,٥	594,511	٦٤
قطاع غزة	١٤٤,٣٨١	٣٥,٥	٣٣٤,٧١٠	٣٦

المصدر: (ج.م.ح.ف،2018، الرقم المرجعي 2383 ص ٦٧).

أشارت النتائج النهائية للتعداد (٢٠١٧) إلى أن عدد الأسر الخاصة لإجمالي أسر فلسطين قد بلغ (929,221) أسرة، منها (٥٩٤,٥١١) أسرة في الضفة الغربية و(334,710) أسرة في قطاع غزة. ومن خلال بيانات الجدول رقم (٨) نجد أن نسبة زيادة الأسر في فلسطين خلال الفترة من (١٩٩٧-٢٠١٧) بلغت (١٢٨,٣%) بمعدل زيادة سنوي نحو (٦,٤%)، وسجل قطاع غزة نسبة زيادة تفوق بنسبة قليلة الضفة الغربية، وهذا بسبب اختلاف معدل النمو السكاني بين الضفة وغزة، فكانت نسبة الزيادة في قطاع غزة (١٣١,٨%)، بينما في الضفة الغربية (١٢٦,٧%)، وهذا مؤشر على أن الاحتياج من الوحدات السكنية ومشاريع الإسكان والخدمات والمرافق والبنية التحتية مطلوب على حد سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣. التوزيع الجغرافي للأسر حسب المحافظة:

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن هناك ثلاث محافظات على مستوى فلسطين تحظى بأكبر عدد من الأسر، والمحافظات هي على التوالي: الخليل وغزة والقدس، ويتراوح عدد الأسر في أيٍّ من المحافظات السابقة من (٩٥,٠٠٠ - ١٣٥,٦١٤ أسرة)، وإذا ما أضفنا إلى هذه المحافظات محافظة نابلس والتي تسجل المرتبة الرابعة والتي يبلغ عدد الأسر فيها نحو (٨٢,٢٣٥) أسرة، بنسبة (٨,٩%) من إجمالي أسر المحافظات، وكذلك محافظة رام الله والبيرة والتي يبلغ عدد الأسر فيها نحو (٧٠,١٨٨) أسرة، بنسبة (٧,٦%) من إجمالي أسر المحافظات سنجد أن هذه المحافظات الخمس يقطنها ما يزيد عن نصف الأسر، نحو (٥٣,٥%) من الأسر الفلسطينية، ولا شك أن تركز الأسر في هذه المحافظات الخمس يعود إلى عدة أسباب، فمحافظة القدس تضم مدينة القدس أقدم مدن العالم، وهي أولى القبلتين ومعراج الرسول صلى الله عليه وسلم وقيامة المسيح عليه السلام، ويبدو جليًّا أن هذه المدينة استطاعت أن تتفوق ديموغرافيًّا بالرغم من قرار الضم الذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية بعد احتلالها للضفة الغربية في ١٩٦٧/٦/٢٨(الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ط١، ١٩٨٤:

ص٣٥٦)، ومنذ ذلك الحين وسلطات الاحتلال الإسرائيلية تمارس سياسات من أجل تهويد القدس، والتي تشمل مصادرة الأراضي، ومصادرة بطاقات الهوية المقدسية؛ لحرمان سكانها من حق الإقامة في القدس، ناهيك عن هدم آلاف المساكن الفلسطينية؛ وذلك لإجبار سكان القدس على مغادرتها والسكن في مناطق أخرى.

وترجع أهمية محافظة الخليل إلى وجود مدينة الخليل، المدينة الفلسطينية التاريخية العريقة، والتي يعود تاريخها إلى (٣٥٠٠) سنة ق.م، وتحتوي على الحرم الإبراهيمي، ورغم أن هذه المدينة كانت الهدف الأول للأطماع الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث كان أول عمل استيطاني استعماري في الضفة الغربية إقامة النواة الاستيطانية في كفار عصيون في ١٩٦٧/٩/٢٧، (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ط١، ١٩٨٤: ص٣٥٦) فالأطماع الإسرائيلية في الخليل لا تحتاج إلى بيان، كما أن رجال الدين اليهود يؤكدون أن الخليل هي الهدف الأول للتهويد بعد القدس، إلا أن التفوق الديموغرافي في هذه المدينة يؤكد على أن مضايقات الاحتلال للسكان الفلسطينيين لن يثنيهم عن الصمود والبقاء في هذه المحافظة وغيرها من المحافظات.

وبخصوص محافظة غزة فإنها تمثل المحافظة الأم للقطاع _إن صح التعبير، فهي المحافظة المهيمنة، ولها أثر واضح في الإقليم، وذلك لأسباب عدة، منها: العامل التاريخي، والسياسي، وتوفر جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، كما أنها تمثل القاعدة التجارية للقطاع، فهي منطقة استقطاب للسكان من القرى والمدن الصغرى المجاورة، وهذا أدى إلى العديد من المشكلات الحضرية. وترجع أهمية محافظة نابلس إلى البعد التاريخي لهذه المحافظة، بالإضافة إلى أنها تمثل القاعدة التجارية لشمال الضفة الغربية، أما محافظة رام الله فهي تمثل العاصمة الإدارية للضفة الغربية وقطاع غزة؛ بسبب إقامة رئيس دولة فلسطين والوزارات الحكومية فيها. ويلاحظ من الجدول رقم (٧) أيضًا أن عدد الأسر يتراوح ما بين (٤٠,٠٠٠-٦٥,٠٠٠ أسرة) تقريبًا في كل من محافظات خانيونس وجنين وشمال غزة ودير البلح ورفح، وتحظى بنحو (٣١,٠%) من إجمالي الأسر الفلسطينية، أما باقي المحافظات فإنه يقل عدد الأسر في أي منها عن (٤٠٠٠) نسمة.

ومن الجدير بالذكر أن عدد الأسر يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالحاجة من الوحدات السكنية والأراضي المخصصة للبناء وتوفير الخدمات والمرافق.

٤. متوسط حجم الأسرة في فلسطين حسب المنطقة:

جدول رقم (٩): متوسط حجم الأسرة من الأفراد في فلسطين حسب المنطقة ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٧

المنطقة	١٩٩٧	٢٠٠٧	٢٠١٧
فلسطين	٦,٤	٥,٨	5.1
الضفة الغربية	٦,١	٥,٥	4.8
قطاع غزة	٦,٩	٦,٥	5.6

المصدر: (ج.م.ح.ف،٢٠١٩، الرقم المرجعي 2420 ص ١٧).

شكل ٣:

متوسط حجم الأسرة في فلسطين حسب المحافظة، ٢٠١٧

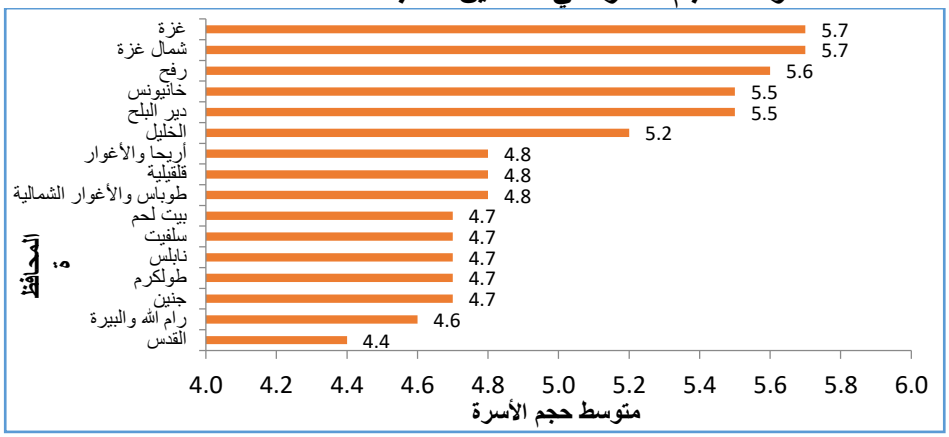

المصدر: (ج.م.ح.ف،2018، الرقم المرجعي 2383 : ص ٧١).

يُظهر الجدول السابق رقم (٩) أن متوسط حجم الأسرة في فلسطين عام (٢٠١٧) بلغ (٥,١) فرد بواقع (٤,٨) فرد في الضفة الغربية و(٥,٦) فرد في قطاع غزة، ويذكر أن هذا المتوسط قد انخفض خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٧)، حيث بلغ (٦,٤) فرد عام (١٩٩٧)، و(٥,٨) فرد عام (٢٠٠٧)، أما على مستوى المحافظة كانت محافظتا غزة وشمال غزة هي الأعلى من حيث متوسط حجم الأسرة، فقد بلغ نحو (٥,٧) فرد لكل منها، في حين كانت محافظة القدس هي الأقل، حيث بلغ (٤,٤) فرد كما يوضحه الشكل رقم (٣).

٥. التوزيع النسبي لسكان المراكز العمرانية:

سوف تقتصر دراسة توزيع السكان على التعدادات الثلاثة (١٩٩٧،٢٠٠٧،٢٠١٧)؛ نتيجة لتوفر البيانات لهذه السنوات، وهي فترة مناسبة لمعرفة التغيرات التي حدثت في توزيع السكان.

شكل (٤):
توزيع السكان في فلسطين حسب نتائج تعدادات ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٧

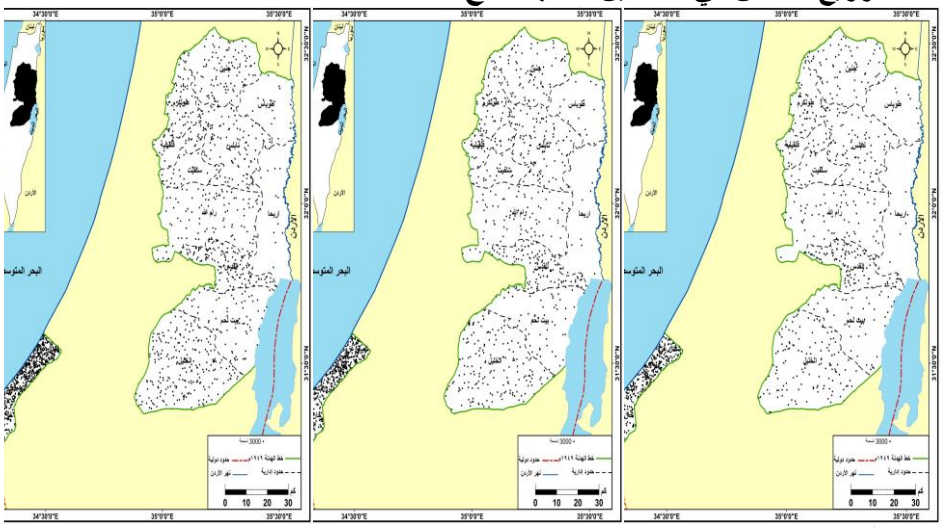

شكل أ: توزيع السكان في فلسطين حسب تعداد ١٩٩٧

شكل ب: توزيع السكان في فلسطين حسب تعداد ٢٠٠٧

شكل ج: توزيع السكان في فلسطين حسب تعداد ٢٠١٧

المصدر: سنة ١٩٩٧عدد السكان (ج.م.ح.ف، 1999، الرقم المرجعي 426، ص ٤٥-٤٦).

المصدر: سنة ٢٠٠٧ عدد السكان (ج.م.ح.ف، 2012، الرقم المرجعي 1822، ص ٦١).

المصدر: سنة ٢٠١٧ عدد السكان ومساحة المحافظات (ج.م.ح.ف، 2018، الرقم المرجعي 2383، ص ٣٧).

يتبين من الشكل رقم (٤) أن توزيع السكان للسنوات الثلاث (١٩٩٧ و٢٠٠٧ و٢٠١٧) على مساحة المراكز العمرانية لم يكن بدرجة متساوية، حيث نجد تركزًا للسكان في بعض محافظات قطاع غزة، بينما هناك محافظات مخلخلة السكان في الضفة الغربية، ورغم وجود بعض الاختلاف في التوزيع النسبي لسكان المحافظات خلال الفترات الثلاث إلا أنه لم يكن كبيرًا، وهذا دليل على أن النمو السكاني موجود في جميع المحافظات على حد سواء، ولكن بدرجات متفاوتة، كما أن الحركة الداخلية للسكان شبه متوازنة بين المحافظات المختلفة.

شكل ٥:
العلاقة بين المساحة والسكان في فلسطين لسنة ٢٠١٧ (باستخدام منحنى لورنز)

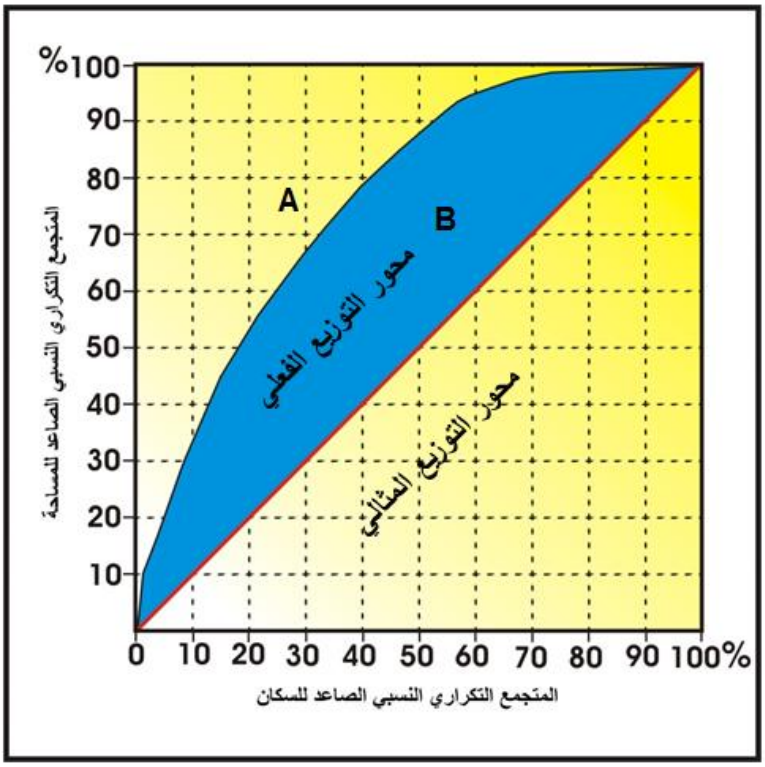

المصدر: (ج.م.ح.ف، 2020، الرقم المرجعي 2529: ص 40).

عند تطبيق منحنى لورنس بوصفه واحدًا من الطرق الإحصائية المهمّة في توزيع السكان في محافظات فلسطين والذي يوضحه الشكل رقم (٥) يتبين أن التوزيع السكاني على مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة غير متساوٍ، ولكنه أقرب إلى التوسط بين التركز والانتظام؛ وذلك نتيجة لابتعاد المنحنى عن الخط الذي يمثل التوزيع الأمثل، ونجد تركزًا سكانيًّا في المحافظات بلغت نسبته (٠,٥٤)، بينما بلغت درجة الانتظام (٠,٤٦)[٣]، ويبدو أن عدم انتظام توزيع السكان على المساحة يرجع إلى أن

(٣) أخذت فلسفة هذا القانون على أساس النسب المئوية الجزئية التي تتراوح بين (١- صفر)، فتزداد درجة التركز كلما اقتربنا من الصفر، والعكس بدرجة الانتظام، أما إذا كانت النتيجة (٠,٥) فيكون التوزيع متوسطًا بين التركز والانتظام.
المصدر: (الجراش، ٢٠١٩ ، ص ٢٨٠-٢٨٧).

توزيع كل من السكان والمساحة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يخضعان للتوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكده اختبار (جلموجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov Test).

ومن ناحية أخرى نلاحظ عدم وجود علاقة بين مساحة مناطق النفوذ للمراكز العمرانية وعدد السكان، وقد أظهرت ذلك نتيجة المعادلة الخاصة باختبار احتمالية الخطأ في توزيع السكان على المساحة -بقبول الافتراض الثاني- بأنه لا توجد علاقة بين توزيع السكان والمساحة بنسبة خطأ (١%).

الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة

تعكس دراسة كثافة السكان إلى حد كبير الحالة التي تكون عليها المراكز العمرانية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، كذلك تعد مؤشرًا للمخططين لتقييم الخدمات المتوفرة، ومعرفة مدى تناسبها مع الكثافة السكانية، ثم العمل على توفيرها بشكل متوازن مع الكثافة السكانية.

١. اتجاهات الكثافة السكانية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة):

جدول رقم (١٠): اتجاهات الكثافة السكانية في (فلسطين) من ١٩٤٥-٢٠١٧

السنة	فلسطين	نسبة الزيادة السنوية %	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	الضفة الغربية وقطاع غزة نسمة/كم٢		نسمة/كم٢	نسبة الزيادة السنوية%	نسمة/كم٢	نسبة الزيادة السنوية%
1945	٨٠	-	٧٢,٢	-	٢٠٥,٥	-
١٩٤٨	٨٧,٦	٣,٢	٧٩,١	٣,٢	٢٢٤,٧	3.1
١٩٥٠	١٦١,٨	٤٢,٤	١٣١	٣٢,٨	٦٥٧,٥	96.3
١٩٦٠	١٧٧,٣	١	١٣٦,٧	٠,٤	٨٢٧,٤	2.6
١٩٧٠	١٦٨,٣	-5	١١٥,٨	-1.5	١٠٠٨,٢	2.2
١٩٨٠	٢٣٥,٣	٣,٩	١٦٥	4.2	١٣٦١,٦	3.5
١٩٩٠	٣٠٥,٥	٢,٩	٢١٤,٧	3	١٧٦١,١	2.9
١٩٩٧	٤٦٦,٤	٧,٥	٣٢٠,٦	7	٢٨٠٠,٥	8.4
٢٠٠٧	٥٩٠,٩	٢,٧	٣٩٠,٤	2.2	٣٨٠١,٤	3.6
٢٠١٧	٧٩٤,٢	٣,٤	٥٠٩,٦	٣,١	٥٢٠٣,٥	٣,٧
نسبة الزيادة خلال الفترة ١٩٤٥-٢٠١٧ (خلال ٧٢عامًا)	%٨٩٢,٨ ٩,٩ مرة	١٢,٤	%٦٠٥,٨ ٨,٤ مرة	٨,٤	%٢٤٣٢ ٢٥,٣ مرة	٣٣,٨

من إعداد الباحث، مصدر البيانات (ج.م.ح.ف، مجموعة إصدارات)

يتضح من الجدول رقم (١٠) ما يأتي:

- وجود اختلاف في اتجاهات الكثافة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فبينما كانت نسبة الزيادة خلال اثنين وسبعين عامًا (٦٠٥,٨%) في الضفة الغربية، كانت في قطاع غزة (٢٤٣٢%)، أي نحو (٤) مرات، ويعود ذلك الارتفاع إلى سببين، الأول: ارتفاع معدل النمو السكاني في القطاع عما هو في الضفة، والسبب الثاني: صغر مساحة القطاع.
- نتيجة لحرب عام (١٩٤٨) تعرضت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى هجرة قسرية للفلسطينيين من بلداتهم الأصلية التي سيطر عليها الاحتلال في فلسطين المحتلة عام (١٩٤٨)، باتجاه الضفة الغربية، وقطاع غزة، والدول المجاورة، ففي الضفة الغربية ارتفعت الكثافة من (٧٢) نسمة/كم^{٢} عام (١٩٤٥) إلى (١٣١) نسمة/كم^{٢} عام (١٩٥٠)، أي بنسبة زيادة (٨١%)، أما في قطاع غزة فقد ارتفعت الكثافة خلال الفترة نفسها من (٢٠٥) نسمة/كم^{٢} عام (١٩٤٥) إلى (٦٥٧,٥) نسمة/كم عام (١٩٥٠).
- تعرضت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى هجرة قسرية مغادرة نتيجة لحرب (١٩٦٧)، مما أدى إلى نقص الكثافة السكانية في الضفة الغربية، لتصبح عام (١٩٧٠) نحو (١١٥,٨) نسمة/كم^{٢}، بعد أن كانت الكثافة (١٣٦,٧) عام (١٩٦٠)، أي بمعدل نقص نحو (15-%)، أما بخصوص قطاع غزة فقد كانت نسبة الزيادة محدودة بعد حرب (١٩٦٧)، حيث لم تتجاوز (٢٢%) عن سنة (١٩٦٠)، أي خلال عشر سنوات.
- نتيجة للهجرة الوافدة إلى قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام (١٩٩٤) اتجه منحنى الكثافة نحو الارتفاع في قطاع غزة ليسجل عام (١٩٩٧) نحو (٢٨٠٠) نسمة/كم^{٢}، بنسبة زيادة (٥٩%) عن عام (١٩٩٠)، بمعدل سنوي (٨,٤%)، وقد يعود ارتفاع منحنى الكثافة بجانب الهجرة الوافدة إلى بيانات التعداد السكاني والتي تعد أدق من الإحصاءات السابقة.
- بلغت الكثافة السكانية في فلسطين عام (٢٠١٧) نحو (٧٩٤,١) نسمة/كم^{٢}، أي بنسبة زيادة (٣٤,٤%) عن عام (٢٠٠٧)، بمعدل زيادة سنوي (٣,٤%)، وعند مقارنة الكثافة السكانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة سنجد أن الكثافة بلغت في الضفة (٥٠٩,٦) نسمة/كم^{٢}، وفي القطاع (٥٢٠٣,٥) نسمة/كم^{٢}، بزيادة لصالح القطاع (٤٦٠٣,٩)، وبهذا يعد القطاع من أعلى المناطق كثافة للسكان في العالم، ومن المتوقع أن تصل الكثافة السكانية في فلسطين (الضفة الغربية والقطاع غزة) سنة (٢٠٣٠) نحو (١٠٧٠) نسمة/كم^{٢}، وفي الضفة الغربية (٦٦٥) نسمة/كم^{٢}،

وفي قطاع غزة إلى (٧٣٤٣) نسمة/كم٢، أي بنسبة زيادة (٤١%) عما كانت عليه في عام (٢٠١٧).

خصائص السكان

١. التركيب العمري:

التركيب العمري هو محصلة معدلات المواليد والوفيات والهجرة، ويعد في أي مجتمع من أهم الملامح الديموغرافية التي تميز شخصية ذلك المجتمع؛ وذلك لأن نمط التركيب العمري هو العامل الأساسي في تحديد معالم كثيرٍ من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فهو الذي يحدد الحجم المعروف من القوة البشرية والعاملة، حيث تتأثر به أنماط الاستهلاك والخدمات بشتى أنواعها، وعليه يتوقف تقدير الاحتياجات الراهنة منها والمستقبلية (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ١٩٨٥، ص ٢٥٣).

شكل ٦:

التركيب العمري والنوعي للسكان في فلسطين (الهرم السكاني)، ٢٠١٧

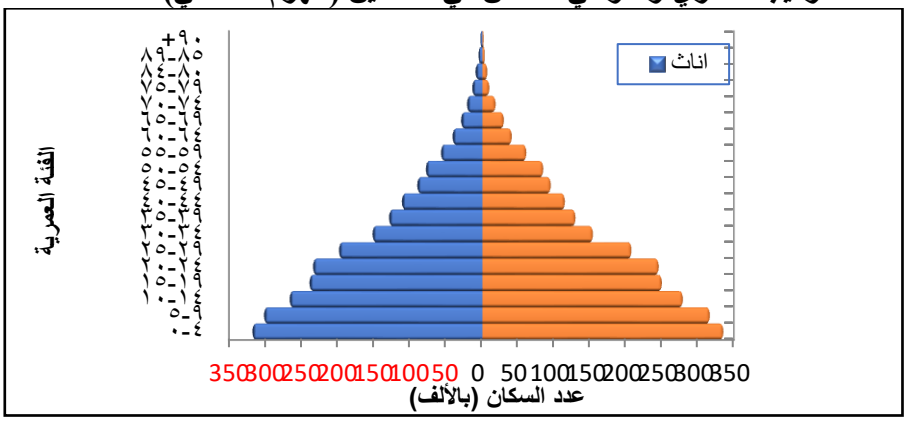

المصدر:(ج.م.ح.ف،2018، الرقم المرجعي 2383: ص٣٤).

من خلال النظرة التحليلية إلى الهرم السكاني لسكان فلسطين شكل رقم (٦) نجد ما يأتي:

١- يمتاز المجتمع الفلسطيني في (الضفة الغربية وقطاع غزة) بأنه مجتمع فتيّ، إذ إن قاعدة الهرم متسعة للفئة العمرية من (٠-١٤) عامًا على جانبي الهرم لكل من الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الأفراد حسب نتائج تعداد (٢٠١٧) نحو (٣٨,٩%)، وكان أقصى اتساع لقاعدة الهرم عند الفئة العمرية من (صفر-٤) سنوات، حيث بلغت نسبتها (١٣,٩%)، ويدل ذلك على ارتفاع معدلات المواليد، وانخفاض معدلات الوفيات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، ثم

يبدأ الهرم بالضيق كلما اتجهنا نحو القمة، لتسجل الفئة العمرية من (٥-٩) سنوات نحو (١٣,٢%)، ثم تنخفض النسبة إلى (١١,٨%) للفئة العمرية من (١٠-١٤) سنة، وقد يرجع ذلك الانخفاض إلى ارتفاع نسبة الوفيات لدى تلك الفئة.

ومن اللافت أن حصة صغار السن قد انخفضت، إذ كانت في حدود (٥٠%) في بداية الثمانينيات، مما أدى إلى زيادة حصة كبار السن قليلًا، ومع ذلك فإن هذا التعديل في الهيكلية العمرية ليس موسعًا بما يكفي للسماح بتحقيق ما يسمى (عوائد ديموغرافية) ملموسة تتأتى من انخفاض حصة المعالين (أي صغار السن والمسنين) بالمقارنة مع السكان في الفئة العمرية النشطة (١٥-٦٤ سنة من العمر).(UNFPA&NPC; 2016: p49) .

٢- إن فئات السن المتوسط من (١٥-٦٤) سنة والتي تمثل الشباب والبالغين سجلت (٥٧,٩%) من مجمل السكان، حيث تعد تلك الفئة هي العاملة نظريًّا، ولكنها تضم عددًا من غير العاملين، مثل: الطلبة، والنساء، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي يقع على المجموعة العاملة من تلك الفئة عبءٌ كبيرٌ في إعالة فئة صغار السن والطلبة.

٣- بلغت نسبة الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن (٦٥) سنة فأكثر والتي تمثل قمة الهرم (٣,٢%) من إجمالي السكان، مما يعني انخفاض نسبة المعالين من كبار السن.

وبمقارنة الهرم السكاني لتعداد (٢٠١٧) مع تعداد عام (٢٠٠٧) يلاحظ أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٠-١٤) سنة انخفضت بمقدار (3.7%) عن التعداد السابق، وفي المقابل شهدت نسبة السكان في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤) سنة ارتفاعًا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت نسبتهم بمقدار (3.6%)، وهذا يعني أنه وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني ما زال فتيًّا مقارنة مع المجتمعات الأخرى إلا أن نسبة صغار السن تنخفض مع الزمن؛ وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة (ج.م.ح.ف،٢٠١٨، الرقم المرجعي ٢٣٨٣).

ومما سبق نستنتج أن المجتمع في فلسطين يعد مجتمعًا شابًّا، مما ينبئ بتزايد عدد السكان مستقبلًا، ومما قد يؤثر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مقابل شُح الإمكانات والموارد، كما تعد الفئة العمرية من (صفر-١٤) بأنها خارج قوة العمل، بالإضافة إلى غير العاملين من الفئة (١٥ سنة فأكثر). وعلى ذلك فالمجتمع استهلاكيٌّ وترتفع فيه نسبة الإعالة، وذلك يؤثر على مستوى الدخل، مما يقلل فرص توفير الاحتياجات المختلفة في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها المجتمع الفلسطيني، ومن الطبعي أن فئة الشباب التي تشكل نسبة كبيرة من سكان المجتمع الفلسطيني تحتاج إلى توفر عدد مناسب من الوحدات السكنية للأزواج الشابة،

بالإضافة إلى الفئات الأخرى من المجتمع، مثل: ذوو الدخل المحدود، والفئات الهشة عمرانيًّا في المناطق القديمة والمناطق العشوائية ومخيمات اللاجئين، فالتنمية الإسكانية المستدامة بما تحتويه من خدمات ومرافق أصبحت ضرورة ملحة وعاجلة تتطلب تضافر الجهود؛ لكي لا تتفاقم المشكلة في ضوء زيادة أعداد السكان وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

٢. البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة: (حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية):

شكل ٧:
نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة، ٢٠١٧

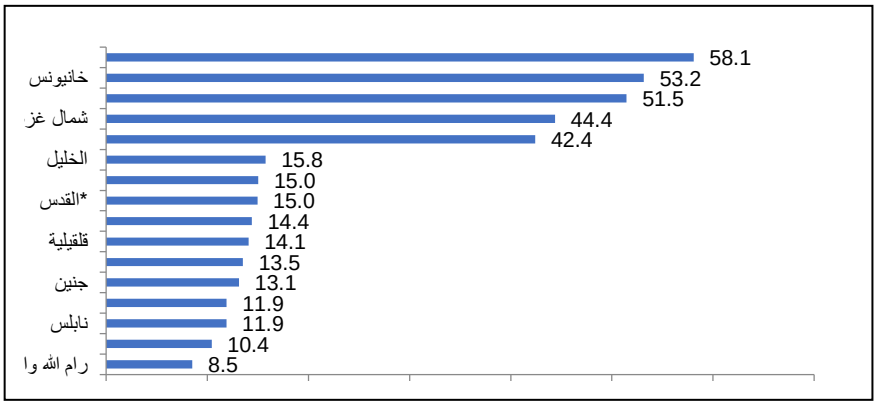

المصدر: (ج.م.ح.ف،2018، الرقم المرجعي 2383، ص ٣٨).

يتبين من الشكل رقم (٧) أن عدد السكان الفلسطينيين العاطلين عن العمل في العمر (١٥) سنة فأكثر بلغ (328,909) أفراد، ويشكلون ما نسبته (27.2%) من مجموع السكان الفلسطينيين النشيطين اقتصاديًّا للفئة العمرية نفسها، وبلغ عدد الذكور العاطلين عن العمل في العمر (١٥) سنة فأكثر (243,545) فردًا، ويشكلون ما نسبته (24.4%) من مجمل الذكور النشيطين اقتصاديًّا للفئة العمرية نفسها، فيما بلغ عدد الإناث في العمر (١٥) سنة فأكثر والعاطلات عن العمل (85,364) أنثى، ويشكلون ما نسبته (٤٠,١%) من مجمل الإناث النشيطات اقتصاديًّا للفئة العمرية نفسها. كما وأشارت النتائج إلى أن أعلى نسبة للبطالة كانت في قطاع غزة؛ وذلك نتيجة للحصار المفروض على القطاع منذ عام (٢٠٠٧)، وسجلت محافظة رفح أعلى نسبة بطالة، إذ بلغت (٥٨,١%)، في حين كانت أقل نسبة بطالة في محافظة رام الله والبيرة حيث بلغت (٨,٥%). المصدر: (ج.م.ح.ف، 2018، الرقم المرجعي 2383: ص ٣٨).

٣. الفقر:

شكل ٨:

نسبة الفقر بين الأفراد وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري (٢٠٠٩، ٢٠١١، ٢٠١٧)

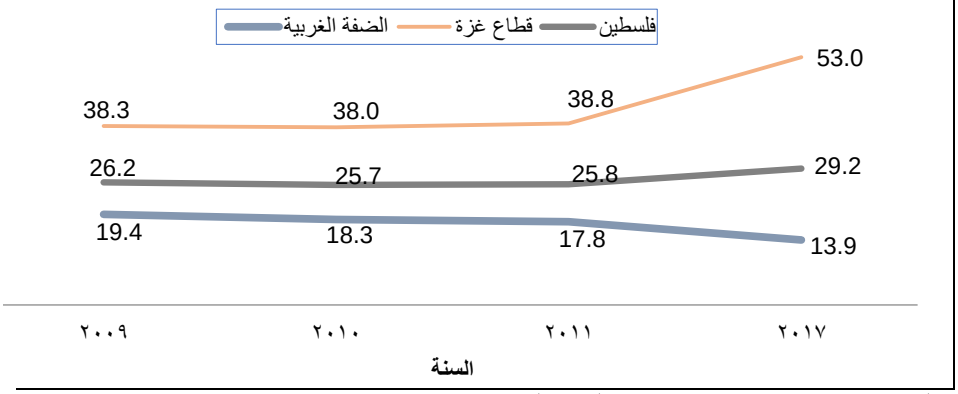

المصدر: (ج.م.ح.ف، 2018، الرقم المرجعي 2368، ص 26).

يوضح الشكل رقم (٨) أن نسبة الفقر بين الأفراد خلال عام (٢٠١٧) وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري بلغت (٢٩,٢%) في فلسطين، (١٣,٩%) في الضفة الغربية، و(٥٣,٠%) في قطاع غزة، في حين أن (٤١,١%) من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني، (٢٤,٠%) في الضفة الغربية، و(٦٧,٦%) في قطاع غزة. كما تبين أن (١٦,٨%) من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، (٥,٨%) في الضفة الغربية، و(٣٣,٨%) في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل فقد تبين أن (٣٠,٣%) من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع، (١٥,١%) في الضفة الغربية، و(٥٣,٩%) في قطاع غزة، من جهة أخرى فقد زادت نسبة الفقر وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري بنسبة (١٣,٢%) في عام (2017) مقارنة مع عام (2011)، حيث كانت (25.8%) عام (2011)، ووصلت إلى (29.2%) عام (٢٠١٧). (ج.م.ح.ف، ٢٠١٨، الرقم المرجعي 2368: ص 26).

تزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، فقد بلغت نسبة الفقر لعام (٢٠١٧) بين الأفراد القاطنين في المخيمات (٤٥,٤%)، تليها التجمعات الحضرية بنسبة (٢٩,٤%)، وفي التجمعات الريفية بنسبة (١٨,٧%)، وتبقى المخيمات هي الأعلى في نسب الفقر المدقع، إذ بلغت نسبة الفقر المدقع (٢٩,٣%)، تليها التجمعات الحضرية بنسبة (١٦,٧%)، والأقل نسبة كانت للتجمعات الريفية بنسبة (٩,٧%) (ج.م.ح.ف، ٢٠١٨، الرقم المرجعي ٢٣٦٨).

كما هو متوقع فإن حجم الأسرة يزيد من احتمالية الوقوع في دوامة الفقر، باستثناء الأسر الفردية المكونة من فرد واحد والتي تتألف بشكل أساسي من كبار السن، حيث تزداد نسب الفقر بين الأفراد في الأسر كبيرة الحجم مقارنة بالأفراد في الأسر الأصغر حجمًا، وقد كانت أعلى نسبة للفقر بين الأفراد في الأسر المؤلفة من (١٠) أفراد فأكثر، حيث بلغت النسبة (61.1%) لعام (٢٠١٧)، كذلك تتميز هذه الفئة من الأسر بوجود أعلى نسبة لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر، في حين كان أدنى نسبة انتشار للفقر بين الأسر المكونة من (٢-٣) أفراد، حيث بلغت النسبة (١١,٨%) لعام (٢٠١٧)، كما تبين أن هذه الفئة من الأسر تتميز بوجود أدنى نسبة لمؤشر فجوة الفقر وشدة الفقر، ويمكن الاستنتاج بأن الأفراد في الأسر كبيرة الحجم يعانون من شدة الفقر أكثر من أي أفراد في أسر أخرى، حيث إن فقراء هذه الأسر هم الأكثر فقرًا بين الفقراء ككل (ج.م.ح.ف، 2018، الرقم المرجعي 2368، ص 27).

تبلغ نسبة الأسر التي لا يوجد لديها أطفال في المجتمع الفلسطيني (٢٣,٠%)، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من الأسر الفلسطينية يوجد لديها أطفال. تزداد نسبة انتشار الفقر بشكل مطرد بازدياد عدد الأطفال في الأسر، ويعد الأفراد الذين يقعون في الأُسر التي لديها طفل أو اثنان أقل عرضة لانتشار الفقر بنسبة (٢٠,٣%)، وتبدأ النسبة بالازدياد عن نسبة الفقر الوطني عند الأسر التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر، حيث بلغت نسبة الفقر (٢٩,٦%) للأسر التي لديها (٣-٤) أطفال، وترتفع لتصل أقصاها (٦٠,٦%) للأسر التي لديها (٧-٨) أطفال، وأشارت البيانات التي تم التوصل إليها من خلال مقياس فجوة الفقر إلى أن الأسر الفقيرة في قطاع غزة أكثر فقرًا من أسر الضفة الغربية، وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الفقر هي مقياس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر (خط الفقر العادي)، أي: إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى خط الفقر (ج.م.ح.ف، 2018، الرقم المرجعي 2368: ص27).

يُقاس مؤشر العدالة في التوزيع باستخدام الدخل أو الاستهلاك من خلال ما يعرف بمعامل جيني الذي يعكس عدالة التوزيع باحتساب المساحة تحت خط المساواة، وقد تم استخدام بيانات الاستهلاك لاحتساب هذا المؤشر، وكلما صغرت قيمة هذا المؤشر كلما زادت العدالة والعكس صحيح. بلغت قيمة هذا المؤشر (٣٧,٤%) في فلسطين في عام (٢٠١٧)، بينما كانت (٤٠,٣%) في عام (٢٠١١)، وعلى مستوى الضفة الغربية نجد أن قيمة هذا المؤشر بلغت (٣١,٨%) لعام (٢٠١٧) مقابل (٣٩,٩%) في عام (٢٠١١)، وهي أقل منها في قطاع غزة، حيث بلغت (٣٣,٦%) لعام (٢٠١٧) مقابل (٣٤,٣%) في عام (٢٠١١) (ج.م.ح.ف، 2018، الرقم المرجعي 2368: ص 30).

نستنتج من المؤشرات السابقة أن الظروف الاقتصادية الصعبة والفجوة في معدلات الدخل بين السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تؤكد على أن الأوضاع الإنسانية تتجه نحو الأسوأ، وبالذات في قطاع غزة، مما يؤثر على جودة الحياة، وهذا يتطلب معالجة حقيقية وحلولًا ذكية لتلك الأوضاع من قبل السلطة الفلسطينية، والدول المانحة، والقطاع الخاص.

٤. الحالة الزواجية:

مما لا شك فيه أن ظاهرة الزواج في أي مجتمع لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وأنها تستوجب الاهتمام، إذ إنها تؤثر بطريقة مباشرة على النمو السكاني، مما يترتب عليه زيادة الطلب على المسكن، وتختلف المجتمعات من حيث الحالة الزواجية، بل قد يكون الاختلاف داخل المجتمع الواحد، فهناك مجتمعات يكون فيها الزواج مبكرًا، وأخرى يكون عند سن متأخرة، وهناك مجتمعات تكثر فيها حالات الطلاق، وأخرى تكثر فيها الأرامل والثكالى، وبعض الشباب في المجتمعات الغربية يعزفون عن الزواج، وكل تلك الحالات ترجع إلى أسباب عديدة، منها: العادات، والتقاليد، والدين، والظروف الاقتصادية، والحروب، وغيرها.

تعد دراسة الحالة الزواجية من أهم الخصائص السكانية التي تتداخل وترتبط بعناصر بيولوجية واجتماعية واقتصادية ودينية في المجتمع، كما أن الحالة الزواجية من أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية السكان، فهي من العوامل المؤثرة بشدة على مستويات الخصوبة، وبصورة أقل على مستويات الوفيات والهجرة (العيسوي، ٢٠٠٦: ص٣٨٦)، حيث يمتد تأثيرها ليشمل مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، مثل: معدلات الانتظام المدرسي، والمساهمة في القوى العاملة، وتتأثر الحالة الزواجية بالتركيب العمري والنوعي، وبمؤثرات أخرى، أهمها: الدين، والتقاليد، والنظرة إلى الأسرة، والدخل (إسماعيل،١٩٩٧: ص١٥٦).

إن عدد عقود الزواج المسجلة عام (٢٠١٧) في فلسطين بلغت (٥٠,٤٣٨) عقدًا، في حين كانت (٣٢,٦٨٥) عقدًا عام (٢٠٠٧)، (أي بارتفاع مقداره ١٧,٧٥٣ عقدًا مقارنة بعام ٢٠٠٧)، هذا وقد بلغ عدد عقود الزواج المسجلة عام (٢٠١٧) في الضفة الغربية (٢٩,٩٧٧) عقدًا (بما نسبته ٥٩,٤% من عدد عقود الزواج المسجلة في فلسطين)، وهي أكثر بحوالي (١٠,٩٧١) عقداً مقارنة بعام (٢٠٠٧)، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد عقود الزواج المسجلة (١٧,٢٤١) عقدًا في عام (٢٠١٧) (بما نسبته ٣٧,٢% من عدد عقود الزواج المسجلة في فلسطين عام ٢٠١٧)، وهي أكثر بحوالي (٣١٣٢) عقدًا مقارنة بعام (٢٠٠٧). (مصدر سنة ٢٠١٧ ج.م.ح.ف، 2019، الرقم المرجعي 2420: ص18-21). (مصدر سنة ٢٠٠٧ج.م.ح.ف، 2009، الرقم المرجعي 1552: ص13).

بلغ معدل الزواج الخام (١٠) حالة زواج لكل (١٠٠٠) من مجمل السكان في عام (٢٠١٧) على مستوى فلسطين، بواقع (١٠,٥) في الضفة الغربية، و(٩,٢) في قطاع غزة (ج.م.ح.ف، ٢٠١٩، الرقم المرجعي ٢٤٢٠، ص ٢٠-٢١)، في حين بلغ في عام (٢٠١٣) في فلسطين (٩,٧) حالة زواج لكل (١٠٠٠) من مجمل السكان، بواقع (٩,٣) في الضفة الغربية، و(١٠,٢) في قطاع غزة (ج.م.ح.ف، ٢٠١٤، الرقم المرجعي ٢١١٤: ص١٦). ومن الملاحظ انخفاض في المعدل في قطاع غزة؛ ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها القطاع بسبب الحصار.

وتعد دراسة الحالة الزواجية من المؤشرات المهمة التي من خلالها يتم تحديد الاحتياجات السكنية للأسر الجديدة، على اعتبار أن كل أسرة جديدة تحتاج إلى مسكن مستقل، وعدد كبير من دول العالم تسعى إلى توفير مشاريع إسكان تستهدف الأزواج الشابة بمواصفات تتناسب مع حجم الأسرة الصغيرة، وتتناسب مع معدل الدخل، وإذا ما قيّمنا مشاريع الإسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة فإننا لن نجد مشاريع تستهدف تلك الشريحة من الأزواج الشابة بشكل كافٍ، إذ إن معظم مشاريع الإسكان التي أقيمت في فلسطن سواءً من القطاع العام أو الخاص أو التعاوني غالبًا ما تستهدف الفئات ذات الدخول العالية والمتوسطة، وقليل من المشاريع تستهدف ذوي الدخل المحدود.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

١- تعد نسبة السكان الحضر مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة إذا ما قورنت بالدول الأخرى، حيث أصبحت ظاهرة التحضر من أهم معالم التغير الاجتماعي في فلسطين، فقد بلغت نسبة سكان المدن عام ١٩٩٧ (٥٣%)، ثم ارتفعت إلى (٧٣,٥%) عام ٢٠٠٧، و إلى (٧٧,١%) عام ٢٠١٧، مقابل (١٤,٦%) للريف، و(٨,٣%) للمخيمات للسنة نفسها، ولكي لا يشكل هذا النمو السكاني أزمة بالنسبة للدولة وأثرًا سلبيًّا على التنمية المستدامة لا بد أن يكون مصحوبًا بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٢- بلغت الزيادة في عدد سكان الضفة الغربية خلال ٧٢ عامًا خلال الفترة من (١٩٤٥-٢٠١٧) نحو (٦,٨) أمثال، بينما في قطاع غزة (٢٥,٣) مرة ، وجدير بالذكر أن عدد السكان في فلسطين ارتفع بنسبة (٦٥,١%) خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠١٧، حيث وصل عدد السكان إلى (4,781,248) نسمة عام ٢٠١٧ بعد أن كان (2,895,683) عام ١٩٩٧، ومن اللافت أن الوزن النسبي للسكان يتجه لصالح قطاع غزة، فبعد أن كانت النسبة عام ١٩٩٧ تتوزع بواقع (٦٤,٧%) في الضفة الغربية و(٣٥,٣%) في قطاع غزة أصبحت تتوزع إلى (٦٠,٣%)

و(٣٩,٧%) على التوالي في عام ٢٠١٧. ولا بد من الإشارة إلى أن العوامل الديموغرافية لها دور مهم في التخطيط للتنمية الإسكانية، وما يرتبط بها من خدمات ومرافق وتوفير فرص العمل.

٣- بلغت نسبة زيادة الأسر في فلسطين خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠١٧ نحو (١٢٨,٣%)، بمعدل زيادة سنوي نحو (٦,٤%)، وسجل قطاع غزة نسبة زيادة تفوق بنسبة قليلة الضفة الغربية، وهذا مؤشر على أن الاحتياج من الوحدات السكنية ومشاريع الإسكان والبنية التحتية مطلوب على حد سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤- يعد معدل المواليد مرتفعًا في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) إذا ما قورن بمعدل المواليد في الكثير من الدول الأخرى، إذ سجلت سنة ٢٠١٩ نحو (٢٩) مولودًا لكل ألف من السكان، ومن اللافت أن معدلات المواليد الخام على مستوى العالم ومن ضمنها فلسطين تتجه نحو الانخفاض؛ بسبب انخفاض معدل الخصوبة والتقدم الصحي وأسباب أخرى، ففي عام ١٩٩٠ بلغ المعدل في الضفة الغربية وقطاع غزة (٤٥,٢) مولود لكل ألف من السكان، ثم انخفض إلى (٢٤,١) مولود لكل ألف من السكان في سنة ٢٠١٨.

٥- إن معدلات النمو السكاني في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تتجه نحو التناقص، حيث بلغت عام ٢٠٠٠ نحو (٣,٦%)، ثم انخفضت إلى (٢,٥%) عام ٢٠١٨، ولكنها ستبقى فوق معدل الإحلال بقدر كبير في قطاع غزة، وإلى معدل التعويض في الضفة الغربية، وإذا افترضنا استمرار معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو (٢,٥%) مع اختلاف النسبة في كل من الضفة وغزة فإن عدد السكان سوف يتضاعف في فلسطين خلال ٢٨ سنة، في الضفة الغربية خلال ٣٢ سنة، وفي قطاع غزة خلال ٢٤ سنة، وهذه الزيادة ستشكل خطورة كبيرة على التنمية المستدامة والموارد في ضوء المساحة المحدودة التي يسيطر عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية، ومساحة قطاع غزة الصغيرة جدًا مقارنة بأعداد السكان والموارد.

٦- تشير التقديرات إلى أن عدد السكان المقدر للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عام ٢٠٣٠ سيبلغ نحو(٦,٤) مليون نسمة، بواقع (٣,٧) مليون للضفة الغربية، و(٢,٦) مليون للقطاع، أي أن نسبة الزيادة السكانية المقدرة خلال الفترة من (٢٠١٨-٢٠٣٠) أي خلال ١٣ سنة ستكون نحو (٣٦%)، بواقع (٣١%) للضفة، و(٤٢%) لقطاع غزة.

٧- شهدت فلسطين تغيرات ديموغرافية كان لها نتائج كارثية على الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨م، نتيجة لتهجير الفلسطينيين إجباريًّا من مدنهم وقراهم خارج فلسطين، وإلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة داخل فلسطين، ونتيجة الهجرة

الوافدة لليهود وإقامة دولة الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين على حساب السكان الأصليين، إلا أن ذلك لا يعني التقليل من أثر الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين التي سيكون لها أثر واضح على التفوق الديموغرافي الفلسطيني على عدد سكان دولة الاحتلال . فنلاحظ أن الميزان الديموغرافي خلال العقدين الأخيرين يتجه في صالح الفلسطينيين، فبعد أن كان عدد الفلسطينيين عام (٢٠١٤) نحو (٥,٩) مليون نسمة واليهود (٦,٢) مليون نسمة أصبح (٧,١) مليون نسمة لكل منهما سنة (٢٠٢٠)، ومن المتوقع أن يصل عدد الفلسطينيين في نهاية عام (٢٠٢٤) نحو (٧,٥) مليون نسمة مقابل (٧,٤) مليون نسمة لليهود.

٨- تتصف فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) بالتوزيع غير المتوازن للسكان في مناطقها الجغرافية، حيث يتركز نصف السكان ونصف عدد الأسر في أربع محافظات: هي الخليل، وغزة، والقدس، ونابلس، وتصل مساحتها إلى (٣٣,٥%) من مساحة فلسطين، وتضم ما نسبته (٤٤,٩%) من مجمل سكان فلسطين.

٩- هناك ثلاث محافظات على مستوى فلسطين تحظى بأكبر عدد من الأسر، وهي على التوالي الخليل وغزة والقدس، وإذا ما أضفنا إلى هذه المحافظات محافظة نابلس والتي تسجل المرتبة الرابعة، وكذلك محافظة رام الله والبيرة سنجد أن هذه المحافظات الخمس يقطنها ما يزيد عن نصف الأسر، نحو (٥٣,٥%) من الأسر الفلسطينية.

١٠- يلاحظ من خلال التعدادات السكانية الثلاثة للسنوات (١٩٩٧ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٧) أن توزيع السكان على مساحة المراكز العمرانية لم يكن بدرجة متوازنة، حيث نجد تركزًا للسكان في مختلف محافظات قطاع غزة، بينما هناك محافظات مخلخلة السكان في الضفة الغربية، وبالرغم من وجود بعض الاختلاف في التوزيع النسبي لسكان المحافظات خلال نتائج التعدادات الثلاثة إلا أنه لم يكن كبيرًا، وهذا دليل على أن النمو السكاني موجود في جميع المحافظات على حد سواء، ولكن بدرجات متفاوتة، كما أن الحركة الداخلية للسكان شبه متوازنة بين المحافظات المختلفة.

١١- عند تطبيق منحنى لورنس تبين أن التوزيع السكاني على مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة غير متساوٍ، ولكنه أقرب إلى التوسط بين التركز والانتظام؛ وذلك نتيجة لابتعاد المنحنى عن الخط الذي يمثل التوزيع الأمثل، ونجد تركزًا سكانيًا في المحافظات بلغت نسبته (٠,٥٤)، بينما بلغت درجة الانتظام (٠,٤٦).

١٢- بلغت الكثافة السكانية في فلسطين عام ٢٠١٧ نحو (٧٩٤,١) نسمة/كم^{٢}، أي بنسبة زيادة (٣٤,٤%) عن عام ٢٠٠٧، بمعدل زيادة سنوي (٣,٤%)، وعند

مقارنة الكثافة السكانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة سنجد أنها بلغت في الضفة (٥٠٩,٦) نسمة/كم^{٢}، وفي القطاع (٥٢٠٣,٥) نسمة/كم^{٢}، بزيادة لصالح القطاع (٤٦٠٣,٩)، وبهذا يعد القطاع من أعلى المناطق كثافة للسكان في العالم، ومن المتوقع أن تصل الكثافة السكانية في فلسطين (الضفة الغربية والقطاع غزة) سنة ٢٠٣٠م نحو (١٠٧٠) نسمة/كم^{٢}، وفي الضفة الغربية (٦٦٥) نسمة/كم^{٢}، وفي قطاع غزة إلى (٧٣٤٣) نسمة/كم^{٢}، أي بنسبة زيادة (٤١%) عما كانت عليه في عام ٢٠١٧.

١٣- هناك اختلاف في اتجاهات الكثافة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فبينما كانت نسبة الزيادة خلال اثنين وسبعين عامًا (٦٠٥,٨%) في الضفة الغربية، كانت في قطاع غزة (٢٤٣٢%)، أي نحو (٤) مرات؛ ويعود ذلك الارتفاع إلى سببين، الأول: ارتفاع معدل النمو السكاني في القطاع عما هو في الضفة، والسبب الثاني: صغر مساحة القطاع.

١٤- ينبئ الهرم السكاني في فلسطين كون المجتمع الفلسطيني مجتمعًا شابًّا بتزايد عدد السكان مستقبلًا، وعليه فإنّ المجتمع استهلاكيٌّ ترتفع فيه نسبة الإعالة، وينخفض مستوى الدخل، وهذا أثر على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، مقابل شُح الإمكانات، والموارد.

١٥- شكلت الفئة العمرية من (صفر-١٤) حسب نتائج تعداد ٢٠١٧ نحو (٣٨,٩%)، ومن اللافت أن حصة صغار السن قد انخفضت، إذ كانت في حدود (٥٠%) في بداية الثمانينيات، مما أدى إلى زيادة حصة كبار السن قليلًا، ومع ذلك فإن هذا التعديل في الهيكلية العمرية ليس موسعًا بما يكفي للسماح بتحقيق ما يسمى (عوائد ديموغرافية) ملموسة تتأتى من انخفاض حصة المعالين (أي صغار السن والمسنين) بالمقارنة مع السكان في الفئة العمرية النشطة (١٥-٦٤ سنة من العمر)، إن فئات السن المتوسط من (١٥-٦٤) سنة والتي تمثل الشباب والبالغين سجلت (٥٧,٩%) من مجمل السكان.

١٦- يشكل عدد السكان الفلسطينيين العاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة في العمر (١٥ سنة فأكثر) نحو (27.2%) من مجموع السكان النشيطين اقتصاديًّا للفئة العمرية نفسها، كما أن أعلى نسبة للبطالة كانت في قطاع غزة؛ وذلك نتيجة للحصار المفروض على القطاع منذ عام ٢٠٠٧.

١٧- وفقًا للمؤشرات الاقتصادية في فلسطين نستنتج أن الأوضاع الإنسانية تتجه نحو الأسوأ، وبالذات في قطاع غزة، مما يؤثر على جودة الحياة، وتزداد نسبة انتشار الفقر بشكل مطرد بازدياد عدد الأطفال في الأسر، وهذا يتطلب معالجة حقيقية وحلولًا ذكية لتلك الأوضاع من قبل السلطة الفلسطينية، والدول المانحة والقطاع الخاص.

ثانيًا: التوصيات

على صناع القرار وضع السياسات والخطط الاستراتيجية والتنفيذية المناسبة، والعمل على تخطيط موازٍ للزيادة السكانية الكبيرة والكثافة السكانية العالية، من خلال توفير احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات من استخدامات الأرض المختلفة والعمل على توفيرها؛ لإحداث تنمية مستدامة في جميع المجالات التي تحقق جودة الحياة للسكان، في ضوء المساحة المحدودة التي يسيطر علها الفلسطينيون في الضفة وغزة.

على الرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني بشكل متسارع خلال العقدين الأخيرين في فلسطين _وإن كان هذا توجهًا عالميًّا لتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان في مختلف دول العالم_ إلا أن الواقع الديموغرافي في فلسطين مختلف، وعلى هذا الأساس فإن العاملَين الجغرافي (الأرض) والديموغرافي يبقى لهما الكلمة الأخيرة في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ولذلك على الفلسطينيين السعي إلى تحقيق مزيد من التفوق الديموغرافي على أرض فلسطين، ويجب أن تعتمد السياسة السكانية على تعزيز الوجود الفلسطيني، على أن يكون مصحوبًا بالنمو الاقتصادي والعمراني والاجتماعي، وتحقيق التقدم في المشهد السياسي الداخلي والخارجي.

المراجع

أبو عيانة، فتحي محمد (١٩٩٣). *جغرافية السكان، أسس وتطبيقات*، الطبعة الثالثة، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

إسماعيل، أحمد علي (١٩٩٧). *أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية*، الطبعة الثامنة، القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع.

الجراش، محمد عبد الله (٢٠١٩). *التطبيقات الإحصائية في الجغرافيا- حاسوبيًا*، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٩). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997: النتائج النهائية. تقرير السكان- الأراضي الفلسطينية*، (الجزء الأول). الرقم المرجعي ٤٢٦، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٣). *مشروع التحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد*، سلسلة التقارير الوصفية (٤) خصائص الحضر في الأراضي الفلسطينية، الرقم المرجعي ٩٦١. رام الله -فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٩). *فلسطين في أرقام ٢٠٠٨. الرقم المرجعي 1552*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٩). *مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (١٩٩٧-٢٠٠٧)*. الرقم المرجعي ١٦٤٨، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧ : النتائج النهائية للتعداد في الأراضي الفلسطينية - ملخص (السكان و المساكن). الرقم المرجعي ١٨٢٢*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٢). *النتائج النهائية للتعداد، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية*، الرقم المرجعي ١٨٥٣، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٤). *الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠١٤. الرقم المرجعي ٢٠٩٦*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٤). *فلسطين في أرقام ٢٠١٣. الرقم المرجعي ٢٠٣٩*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٥). *فلسطين في أرقام ٢٠١٤. الرقم المرجعي ٢١١٤*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). *الفلسطينيون في نهاية عام ٢٠١٨. الرقم المرجعي ٢٤٠٠*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٨). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧: ملخص النتائج النهائية للتعداد.الرقم المرجعي ٢٣٨٣*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٨). *النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر ٢٠١٧)، الرقم المرجعي ٢٣٦٨*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٨). *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠١٨ رقم ١٩ الرقم المرجعي ٢٣٩٩*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٩). *فلسطين في أرقام ٢٠١٨ . الرقم المرجعي 2420*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٩). *الأطلس الإحصائي، ٢٠١٧، الرقم المرجعي ٢٤٠٣*، رام الله- فلسطين. تمت الاستعادة من: http://www.pcbs.gov.ps/pcbs

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٩). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧: النتائج النهائية للسكان – التقرير التفصيلي – الرقم المرجعي 2425*، رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٩). *أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام ٢٠١٩*، تمت الاستعادة من:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3641

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٠). *التنمية الإسكانية المستدامة في فلسطين ٢٠٠٧، ٢٠١٧ . الرقم المرجعي ٢٥٢٩*، رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢١). *أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي ٨-٣- ٢٠٢١* ، تمت الاستعادة من:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_7-3-2021-WD-ar.pdf

الحسناوي، جواد. كاظم، جواد. رمان، صاحب (٢٠١٨). التحليل المكاني للنمو السكاني في قضاء المحاويل للمدة ١٩٩٧- ٢٠١٨، *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، مج ٢٦، الإصدار ٣، العراق.

الخريف، رشود بن محمد (٢٠١٨). التغير السكاني في المملكة العربية السعودية وأبعاده المكانية والزمانية، *مجلة الدارة*، جامعة الملك عبد العزيز، ع٤، السنة الرابعة والأربعون.

الخريف، رشود بن محمد (٢٠٠٨)، *السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات*، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.

خواجا، مصطفى (٢٠١٥). *الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين تحت الاحتلال*، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

سالم، رامي (٢٠١٤). تمت الاستعادة من: http://www.ecomena.org/gaza-waste

السعدي، مي محمد السعدي وخوادة، علي حمزة (٢٠١٦). *تحليل التغير السكاني في لواء الجامعة –عمان- للفترة (١٩٧٩ - ٢٠١٢م) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية*، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٤٣، ع ١.

سقا الله، شهد حسني سعود (٢٠١٩). التباين المكاني والزماني للتغير السكاني في مدينة العقبة والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة من ١٩٧٩- ٢٠١٨م، *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية (IJEPS)* ع٢٧، مج ٨.

سمحة، موسى (١٩٨٤). *التغيرات السكانية في فلسطين- دراسة في النمو السكاني والصراع الديموغرافي*، الجامعة الأردنية، قسم الدراسات السكانية، بيروت: منشورات دار النضال.

سهاونة، فوزي عيد وسمحة، موسى عبودة (٢٠٠٧)، *جغرافية السكان*، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

العيسوي، فايز(٢٠٠٦)، *الخصائص الديموغرافية لسكان الوطن العربي وواقع التنمية البشرية المستدامة*، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت.

المجالي، قبلان عبد القادر مبارك (١٩٩٢). مستقبل الوضع السكاني في فلسطين المحتلة، *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج ٧،ع ٤، الأردن: جامعة مؤتة.

محمد عبد الحكيم ومحمد غلاب (١٩٨٤)، *السكان ديموغرافيًّا وجغرافيًّا*، الطبعة الخامسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (١٩٨٥)، *الخصائص الديموغرافية للشعب الفلسطيني*، الطبعة الأولى؛ بيروت: منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع.

مكي، محمد شوقي، *المدخل إلى تخطيط المدن*، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٦.

هيئة الموسوعة الفلسطينية (١٩٨٤). *الموسوعة الفلسطينية*، مج٢، الطبعة الثانية، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

وزارة الحكم المحلي، فلسطين، ٢٠١٩.

CBS; *Statistical Abstract of Israel*, 2013- No. 64, Restored from: https://www.cbs.gov.il/en/publications/Pages/2013/Statistical-Abstract-of-Israel-2013-No64.aspx

CBS; *Statistical Abstract of Israel*, 2014- No. 65, Restored from: https://www.cbs.gov.il/en/publications/Pages/2014/Statistical-Abstract-of-Israel-2014-No65.aspx.

Prime Minister's Office-National Population Committee & (UNFPA) United Nations Population Fund, (2016). "*Palestine 2030 Demographic Change: Opportunities for Development*", Full Report December.

United Nation, (2021). Population of Economic and Social Affairs "*World Urbanization Prospects: The 2018 Revision*" Annual Percentage of Population at Mid-Year Residing in Urban Areas by Region, subregion, Country and Area, 1950-2050. Restored from: https://population.un.org/wup/Download

United Nations, (2006). *World Population Prospects*, revision - Table A.8, Restored from: https://ar.wikipedia.org, 4-4-2021.

World Bank, (2016). *Databank World Development Indicators*, Restored from: https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators 3-6-2021

World Bank, (2021). *Databank World Development Indicators*, Restored from: https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators 5-6-2021